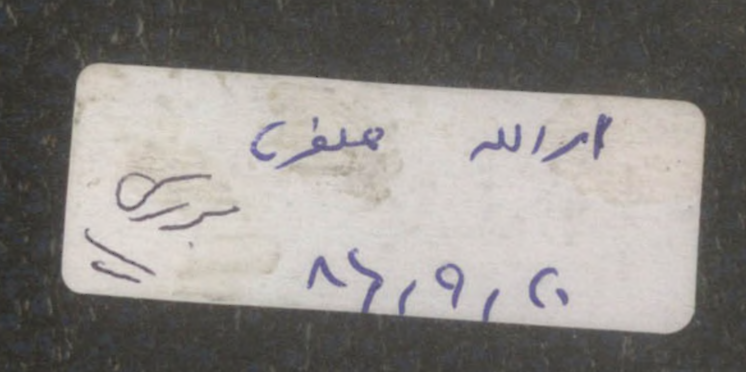
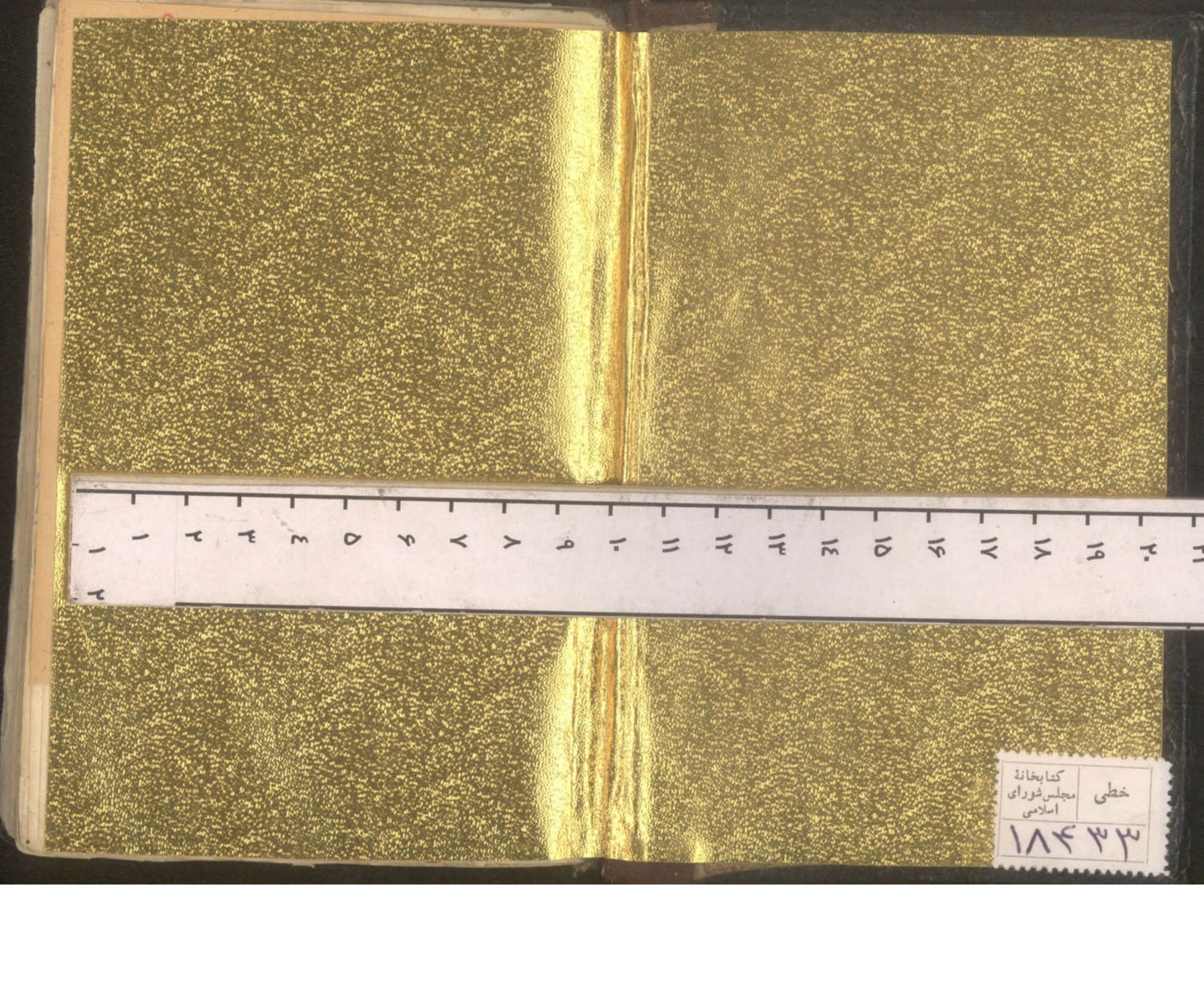
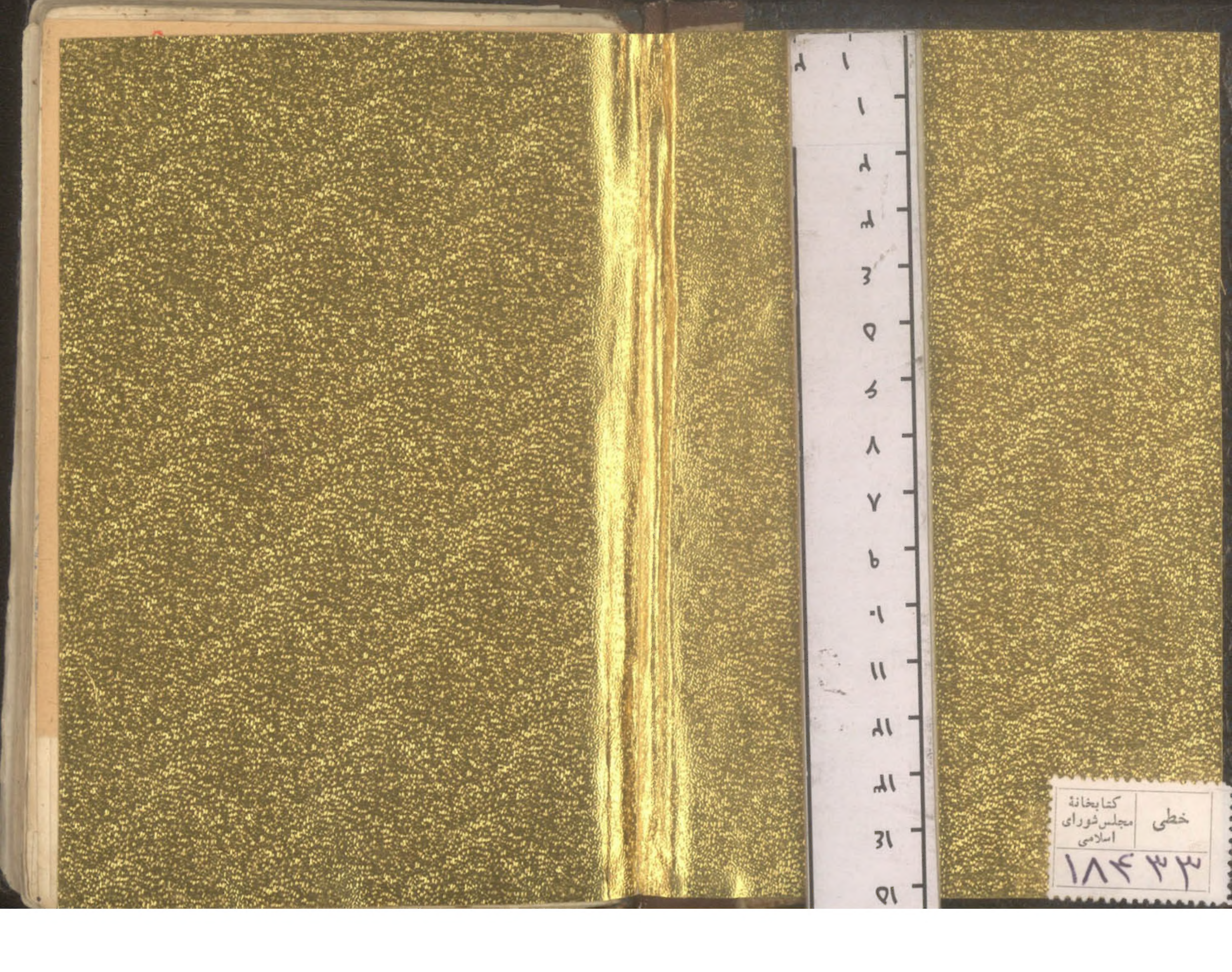
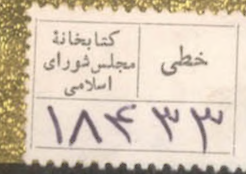



کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
خطی
۱۸۴۳۳


کتابخانهٔ
مجلس شورای
اسلامی
خطی
۱۸۴۳۳



نسخه اصل

صاحبه وتخصيص التمييز في نحو لله دره فارسا لخروج غيره بقوله
وصفا لان الغالب في التمييز غير الوصف والدلالة في اللغة [illegible] اللبن

تحقیقات در نحو حجة الاسلام سید محمد باقر رشتی شفتی

خط مؤلف

بسم الله خير الاسماء

لاتكون فضرة الشارح بما ترى **قوله** اي يبين لما صاحبه لمكان
توقف الفهم للتباسا ذكره غير صالح مانع لدخول النعت فيه
والمثال الاتي اذ يصدق على قولك جاءني رجل ان راكب منها فهم
في صاحبه موصوفه وكذا التمييز في المثال الاتي فسر الشارح قوله مفهم
بقوله مبين يعني ان صدق التعريف على النعت مثلا انما نسلم انما
كان المراد من قوله مفهم معناه الظاهر ولم يكن لك بل المراد به
انه مبين لما صاحبه والظاهر من ان هذا الشي مبين لهذا الشي
هو انه ذكر الشي الاول لاجل بيان الشي الثاني الا ترى انه يقال المعرف
الشي مبين له والمقصود انه ذكر لاجل البيان وعلى هذا يخرج النعت
والتمييز في المثال الاتي لانه ليس شي منهما مذكورا لبيان الموصوف
والمميز كما سيشير **قوله** يخرج النعت والتمييز في كونه درة فارسا لان
المتبادر من قولنا ان الحال وصف مبين لما صاحبه هو انه
مذكور لاجل هذا البيان وليس شي من النعت والتمييز ذكر لاجل بيان
الهيئة بل انما ذكر الصفة لتخصيص الموصوف او توضيحه والتمييز في
المثال المذكور لبيان الجنس المتعجب منه وهو الفروسية نعم يفهم منهما
الهيئة ضمنا ولذا فسر قوله مفهم في حال بقوله اي مبين حال
صاحبه وتخصيص التمييز في كونه لله دره فارسا لخروج غيره بقوله
وصف لان الغالب في التمييز غير الوصف ولولا في النعت [illegible]

ولما كان فيه خير كثير باتون به عند ارادة المدح فاذا قلت لواحد لله دره وهو اما دعاء له بالخير او تعجب منه لكن لا يدرى لاى شئ دعوت له او تعجبت منه فاذا قلت فارسا ظهر منه ان دعائك له او تعجبك منه للفروسية وعند الذم يقال لا در دره اى لا كثر خيره والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح الفاء مصدر فرس بضم الراء اى حذق بالخيل وقد يفرق بين الحال والصفة ايضا بان الحال مقيدة للعامل والصفة للذات فاذا قلت جاءنى كل رجل بالنسبة الى الرجال القائمين واما اذا قلت جاءنى كل رجل قائما فعموم كل رجل باق بالنسبة الى جميع افراد الرجال لكن الحال تبين ان مجيئهم بعنوان القيام وتوضيحه هو انك تقصد في الحال ان صاحبها كان مع هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهى قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود منه بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر قوله لان افهامه ضمنا لا يقال انه لا حاجة الى ذلك لخروج مثل هذا من قول المص منتصب لانا نقول ان بناء الكلام على عدم دخوله في الحد حقيقة والا يلزم الدور كما لا يخفى وقوله لان افهامه ضمنا علة للنفى اى عدم الورود وقوله او لانه مفهم دليل وجه الورود قوله والغرض من

تعريف

بسم الله خير الاسماء

توقيف الحال والغرض من هذا الكلام دفع الدور الذى يتوهم وروده من تعريف المص للحال في المقام تقريره هو ان المحدود انما يتوقف معرفته على الحد اذا عرفت هذا فنقول ان المص اخذ في تعريف الحال كونها منتصبة فمعرفة الحال موقوفة على كونها منصوبة بناء عليه ومعلوم ان الحكم على نصبية الاسم بالحالية موقوف على معرفة كونه حالا اذ لو لم يعرف انه حال كيف يحكم بكونه منصوبا على الحالية لاحتمال غيرها فنقول الحكم على الحال بكونها منصوبة موقوف على معرفتها ومعرفتها موقوفة على كونها منصوبة لما عرفت من ان معرفة المحدود موقوفة على الحد فينتج ان الحكم على الحال بكونها منصوبة يتوقف على كونها منصوبة فيلزم الدور وتقرير الدفع هو انه ليس الغرض من تعريف الحال معرفتها ليحكم لها بالنصب بل نصبها معلوم من الخارج لكن لم يعلم ان الحال التى منصوبة عند العرب ما هى فعرفها بما ذكره لتحصيل المعرفة بتلك الحال والضمير في قوله يقع عائد الى اللفظ التوقيف في قوله والغرض من توقيف الحال وفي قوله عليه عائد الى الموصول وكذا فيما بعد الى قوله في تعريفه لكن يرد عليه ح ان ذكر منتصب في التعريف لغو وقد يجاب ايضا بان الحكم بالنصب ليس موقوفا على التصور بالكنه

الموقوف على الحال على التصور بوجه بخلاف التصور بالكنه فانه موقوف على الحكم المأخوذ في صحة فالدور مدفوع لاختلاف الجهة توضيحه هو انه لا يخلو اما ان يكون المراد من قولك ان الحكم على الحال بكونها منصوبة موقوف على معرفتها اي معرفة كنه الحال فورود الدور مسلم لكن لا نسلم توقفه على معرفة كنه الحال واما ان يكون المراد من ان الحكم على الحال بالنصب موقوف على معرفتها بوجه ما فالتوقف مسلم وورود الدور ممنوع لعدم تكرر الوسط لاختلاف الجهة اذ يصير الكلام هكذا الحكم على الحال بالنصب موقوف على معرفتها بوجه ما ومعرفتها بالكنه موقوفة على كونها منصوبة فلا يلزم الدور ولعل ما قال الجامي واحد فلا تغفل قوله فتاتي لازما اي مع تحقق الوصفية نحو قوله ويأتي جامدا والحاصل ان مع انتفاء الانتقال لا يستلزم انتفاء الوصفية كما في الامثلة المذكورة بخلاف العكس اي انتفاء الوصفية اي الاشتقاق يستلزم انتفاء الانتقال ولما حكم اولا ان الغالب في الحال ان يكون وصفا غير ثابت اشار الى بيان غير الغالب وهو ما لم يكن وصفا غير ثابت سواء كان وصفا لازما او لم يكن وصفا مطلقا اشار الى الاول بقوله فتاتي لازما والى الثاني بقوله ويأتي جامدا وقد علم ما ذكرنا النكتة في الاتيان بقوله

وثانيا

بسم الله خير الاسماء

وثانيها جامدا وانما قدم الاول على الثاني لاكثريته على الثاني لكونه وصفا وان كان ثابتا قوله بان كان موكدا انما لم يقل بان كان موكدا لعامله لان المؤكد على اقسام احدها ان يكون موكدا لعامله كالمثال المذكور اي قوله تعالى يوم ابعث حيا لان الحي يدل على ما يدل عليه عاملها لان البعث من لازمه الحيوة والثاني ان يكون موكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا لان الابوة من شانها العطف والثالث ان يكون موكدة لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا لان لفظ الكل يفيد العموم والعموم من مقتضيات الجمعية ولهذا قال بان كان موكدا ولم يقيد بالعامل ليشمل الاقسام الثلثة فالحال في الاقسام المذكورة ثابتة لازمة قوله او دل عاملها على تجدد صاحبها نحو خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها الزرافة مفعول ويديها بدل منه بدل بعض من الكل اطول حال منها والشاهد فيه حيث انه حال لازمة لان طول اليد لا ينتقل الى القصر وعاملها يدل على تجدد صاحبها لان المخلوق متجدد وقيل الزرافة بفتح الزاء وضمها مخفف الراء دابة حسنة طويلة اليد من قصيرة الرجلين راسها كراس الابل وقرنها كقرن البقر وجلدها كجلد النمر وقوائمها واظلافها كالبقر وذنبها كذنب الظبي ليس لها ركب في رجلها اثار كبتاها

في يديها اوهي ان تثبت قدم الرجل اليسرى واليد اليمنى خلاف ذات الاربع كلها فانها تقدم اليد اليمنى والرجل اليسرى ويحكى لها بالفارسية شترگاو پلنگ **قوله** لو قائما بالقسط في قوله تعالى شهد الله والملائكة واولوا العلم انه لا اله الا هو قائما بالقسط حيث ان قائما حال من فاعل شهد اعني الله فهو حال لازمة لان قيامه تعالى بالعدل ثابت ابدا ولا ينفك عنه وانما جاز افراده بالحال منه مع عدم جواز ذلك في نحو جاء زيد وعمرو راكبا لعدم الالتباس والنكتة في تاخيره عن المعطوف اي والملائكة واولوا العلم على ما قال السعد كانها للدلالة على علو رتبتهما ومعنى الاية اعلم ان الشهادة من الله تعالى انزالها في الكتب ومن الملائكة اقرارهم فيما بينهم بالتوحيد ومن اولي العلم اقرارهم به والاحتجاج عليه وافراد اولي العلم بالذكر بعد ذكر الله تعالى والملائكة مع صدقه عليهما ايضا للتعميم وربما يستنبط من الاية ان الشهادة بالنفي مقبولة في ضمن الاثبات هذا قيل ويجوز ان يكون قائما في الاية حالا عن هو في قوله تعالى لا اله الا هو والعامل معنى الجملة اي تفرد قائما او احقه لانها مؤكدة وقيل يجوز ان يكون صفة للمنفي اي لا اله في قوله تعالى لا اله الا هو اي لا اله متصفا بهذا الوصف الا هو وفيه ضعف لتحقق الفصل بالاجنبي العرفي بين اجزاء مدخول ان المصدرية التي بمنزلة كلمة واحدة هذا ولا يخفى ان قائما على الاحتمالين الاخرين

منفرد

منفرد في المشهود به **قوله** بالمشتق قيد بالمشتق لئلا يتوهم اختصاص كون المؤول من اسم الفاعل والمفعول بل يكفي التاويل باي مشتق كان وان كان من غيرهما **قوله** اي مستوى الجنبين ان يكون بكسر العين فيكون حالا من الفاعل وبفتحها فيكون حالا من المفعول ان قلت لم اوله بالمشتق مع ان ظاهر عبارة المص انه غير ماول به لانه قال اولا ويكثر الجمود في سعر ثانيا وفي مبدي تاول فيعلم منه ان الجمود في السعر غير ماول بالمشتق والا لما يمكن للمص ان يكتفي بقوله ويكثر الجمود في سعر وفي مبدي تاول قلت عبارة المص لا تدل الا على عدم كون الجمود في السعر غير ماول بالمشتق لاحتمال ان يكون المقصود ان المبدي للتاول على قسمين قسم يبدي به بلا تكلف وهو ما اشار اليه بقوله وفي مبدي تاول بلا تكلف وقسم يبدي به مع تكلف وهو ما وقع في السعر ولذا افرده بالذكر **قوله** نعلم الحساب بابا بابا اي تبيانا وضابطه ان ياتي بالتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا او اختلف في نصب الجزء الثاني قيل ان كليهما منصوب على الحالية وقيل انه تاكيد للاول وهو مذهب الزجاج وعن ابن جني انه صفة له وعن الفارسي انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل وقيل انه لو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفاء والمعنى بابا فبابا لكان مذهبا حسنا اقول او بتقدير ثم لا غيرها ابو الفضل

لانه مجموع على حرف الهجاء

لانه لا يجوز ان يدخل حرف عطف في شيء من المكررات الا الفاء وثم

قوله او تفضيل نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا عطف على قوله

عدد يعني يقدر كون الحال جامدا اذا كان دالا على تفضيل في الصح

البسر او له طلع ثم خلال ثم بلح ثم بسر ثم رطب اذا عرفت ذلك

نقول كلام الشارح نظر لانه ليس شيء من لفظ البسر والرطب دالا على

تفضيل بل العامل فيهما يدل على افضلية البسر من الرطب فنسبة

الدلالة على التفضيل الى شيء منهما كان لا وجه له الا ان يقال ان التمر

حالة البسر لما كان في نفسه احسن من حالة الرطب فيدل لفظ البسر

على تفضيله في ضمن الى العامل في غير ما فتامل وفي تركيب هذه

العبارة خلاف بينهم سنقف عليه ان شاء الله تعالى قوله او كان نوعا

لصاحبه نحو هذا مالك ذهبا وذهبا حال من مالك وجامد لكونه

نوعا من صاحبه لان الذهب نوع من المال قوله او فرعا له نحو

هذا حديدك خاتما فان الخاتم الذي هو من الحديد يكون الحديد

اصلا له ~~وهو فرع منه~~ ويكون هو فرعا له ومنه يظهر وجه

معنى قوله او اصلا نحو هذا خاتمك حديدا او وجه كون الحال في المواضع

المعدودة جامدا غير ماول بالمشتق يظهر للمتامل في المعنى قوله

شرط الحال كونه نكرة وذلك لان الغالب في الحال ان يكون مشتقا وذو

الحال معرفة فلو جاز كون الحال معرفة لالتبس بالصفة بالنعت

يعني

في بعض الاحوال فاشترطوا مطلقا طردا للباب قوله خلافا

ليونس والبغداديين مطلقا فانهم لم يشترطوا في الحال كونها

نكرة بل جازوا وقوعها معرفة مطلقا سواء كانت متضمنة

معنى الشرط ام لا ثم ان قوله خلافا اما حال بمعنى

مخالفا او مفعول مطلق والتقدير على الاول اقول مخالفا للكوفيين ليونس الخ

وعلى الثاني اخالف خلافا بمعناه في الكوفيين ليونس الخ ولكل منهما وجه رجحان

ورجوحية لكن الاول اولى وان كان ارتكاب خلاف الاصل

فيه اكثر للمحذوف ومع ذلك وتقدير المصدر بمعنى اسم الفاعل بخلاف الثاني

فانه ليس فيه الا القول بالمحذوف لكنه خلاف مقصود الصناعة لما

مر الماتن في بحث المفعول المطلق من عدم جواز حذف عامله اذا كان

موكدا حيث قال وحذف عامل الموكد امتنع قوله والكوفيين

فيما تضمن معنى الشرط فاجازوا كقولك اري عبد الله المحسن افضل

منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتاولهما

بالشرط والتقدير اري اذا احسن احسن منه اذا اساء واما اذا

لم تتضمن الحال معنى الشرط فلا يجوزون تعريفها ايضا فلا يجوز ان يقال

جاء عبد الله المحسن على ان يكون المحسن حالا لعدم تضمنه معنى الشرط

قوله وجاء والجم الغفير اي جميعا الجم الكثير من اراد جاء المرافق

اي كثرة اللحم في المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اي

الساتر اي جاؤوا جميعا شريفهم ووضيعهم بحيث اذا جاؤوا بسترون
وجه الارض لكثرتهم فيكون الغفير صفة الجم اي جاؤوا الجم الغفير اي الجماعة
الكثيرة الساترة وجه الارض والتاء في لفظ الجم حيث ورد بلفظ
المؤنث مع انه حال من الضمير في جاؤوا وما ذكره من كونه منصوبا على
الحالية احد الوجوه فيه وعن سيبويه انه علم منصوب بكونه قائما
مقام المصدر كما في قولك جاؤوا جميعا اي مجيئا جميعا وعن ابن
الانباري انه اجاز الرفع فيه على تقدير ان يكون خبرا لمبتدا محذوف
اي جاؤوا هم الجم الغفير ومثله في المثال قوله تعالى ليخرجن الاعز
منها الاذل على غير القراءة المشهورة اي ان قرى من باب خرج يخرج
حيث ان الاذل حال مع كونه معرفا لفظا فيحقق تنكيره معنى اي
ذليلا واما على القراءة المشهورة اي قراءة ليخرجن من باب الافعال فيكون
فيكون مفعولا به والمعنى على التقدير الاول هو ان الكفار يقولون قالوا عند انفسهم
لئن رجعنا الى المدينة لئن رجعنا ليخرج محمد الذي هو اعز عند نفسه
او الان من المدينة حال كونه ذليلا وعلى الثاني هو انا اذا رجعنا
الى المدينة ليخرجن الاعز منها يعنوا بذلك انفسهم منها الاذل
والمراد به نبينا محمد صلى الله عليه وآله قوله اي مبددة اي متفرقة
من بدد الشي اذا تفرق والظاهر ان الاتيان بالامثلة الثلثة للتنبيه
على ان الحال الذي وقع لفظها معرفا اعم من ان يكون معرفا بالاضافة

كالمثل

كالمثل المذكور في المتن او اللام كالمثل الثاني او بالعلم كالمثال
قوله سماعا اي وقوعا سماعيا اعلم ان الحال لما كانت نفس صاحبها
في المعنى اذ قولك جاء زيد راكبا ان الراكب في المعنى نفس زيد فلهذا
كان ينبغي ان لا يقع المصدر حالا لان المصدر حدث وذو الحال
ذات والحدث يباين الذات لكن لما كان لم يكن ذلك كليا اشار المص
الى ما يقع جواز وقوع المصدر حالا قوله مطلقا اي سواء كان نوعا
من الفعل ام لا قوله جئت ركضا الى قوله وسرعة الركض على ما في
الصحاح والقاموس وغيرهما تحريك الرجل ومنه قوله تعالى اركض برجلك
فالركض على هذا نوع من المجيء وكذا السرعة والرجوع انه هو نوع مشاة
ولا تخفى ان القول بان هذه المصادر ومثلها منصوبة على الحالية
احد الوجوه فيها ونقل عن الاخفش وغيره ان انتصابها على المصدرية
لا الحالية والتقدير جئت اركض ركضا واسرع سرعة وهلكذا
فتامل وقال نجم الائمة ولا يمتنع ان يكون جميع ذلك على حذف
مضاف اي جئت ذا ركض قوله اما علما فعالم قيد الاصل في
هذا ان رجلا وصف عند شخص بعلم وغيره فقال للواصف اما
علما فعالم يريد مهما تذكر شخصا في حال علم فالمذكور عالم كانه منكر
ما وصفه به من غير العلم فصاحب الحال على هذا التقدير المرفوع في
الشرط المحذوف وهو ناصب الحال لان العامل في الحال هو العامل

في اصاحبها ثم قيل لا يجوز ان يكون ناصبها ما بعد الفاء والامر على
هذا موكول والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم فالحال علم وعلى
هذا صاحب الحال هو الضمير في عالم فتأمل وعن الحجازيين التفصيل
في المصدر الواقع بعد اما بانه ان كان معرفة يجوز فيه الرفع والنصب
وان كان نكرة لا يجوز فيه الا النصب وعن بني تميم التزام الرفع
في المصدر بعدها ان كان معرفة وجواز الامرين في المنكر وعن سيبويه
انه يحكم على ان المصدر المنصوب بعدها مفعول له اذا كان معرفة والاخفش
يجعله مصدرا موكدا في التعريف والتنكير ويجعل العامل فيه ما
بعد الفاء والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم علما له قوله
لزيد زهير شعرا زهير بالتصغير والف هو في شعرا حيث وقع
وهو مبتدأ بعد جزئية [illegible] وهو زيد اذ التقدير زيد مثل زهير حذف
لفظ المثل لقصد المبالغة وشعرا يأول بالمشتق اي شاعرا
والعامل فيه ما في زهير لكونه بمعنى مجيد وصاحب الحال
الضمير في الخبر كما قيل ايضا ان يجب الحال الاول يحمل الضمير
ويحتمل ان يكون تمييزا لما ابهم من وجه المشابهة قوله انت
الرجل علما اي انت الكامل في الرجولية عالما فالعامل في الحال
ما في الرجل من معنى الفعل باعتبار دلالته على الكمال وصاحبها
الضمير فيه على ما في زهير وعن بعضهم ان نصبه على المصدرية

اي انت العالم علما وقال بعض المحققين والذي ارى ان المصدر
في مثله تمييز لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل علمك اي علمك وكذا
في قولك زيد زهير شعرا اي هو الكامل شعرا اي شعره قوله وهو اي
النفي والاستفهام انما يجوز كون ذي الحال منكرا اذا وقعت
وقع بعد هذه الاشياء قيل لانه يصير المنكر معه بسبق هذه الاشياء
مستغرقا فلا يبقى فيه ابهام قوله اي يجوز تنكيره ان تاخر لكن فقط
اذا لم يتاخر فان تنكير ذي الحال ح غير جائز فلا يقال رايت رجلا
راكبا على تقدير ان يكون راكبا حالا وعلله جماعة منهم بان
تنكير ذي الحال مع تقدمه لو كان جائزا لالتبس الحال
بالصفة وهذا الالتباس وان كان فيما اذا كان ذو الحال
منصوبا لكن اجري المنع في غيره لطرد الباب وفيه نظر
لان مقتضى هذه العلة وجوب تاخير ذي الحال وعدم جواز تقديمه
وان كان نكرة مخصصة لتحقق خوف الالتباس فيه ايضا
لاحتمال ان يكون الحال حينئذ ايضا صفة بعد صفة اذا كان
تخصيصه بالصفة وصفة اولى اذا كان تخصيصه بغيرها
اللهم الا ان يقال ان الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة
محضة اشد لان النكرة لا يبان الذات احوج منها الى بيان
الهيئة ومعلوم ان الحال تبين الهيئة والصفة تبين الذات

فحمله ح على الصفة اولى من حمله على الحال اذا خصص النكرة بوصف او نحوه فقد حصل بيان الذات في الجملة ونا سب لمن يتبين الهيئة بعده والحمل على الحال لقوله ارجح. قوله لمية موحشا طلل وهذا البيت يحتمل وجوها الاول ان يكون طلل فاعلا للظرف فيكون موحشا حالا له ويتحد العامل في الحال وصاحبها لكن هذا انما يصح على مذهب الاخفش من تجويزه رفع كل من الظرف وشبه الفاعل وان لم يعتمد على شيء والثاني ان يكون مرفوعا على الابتداء ولمية وموحشا حالا له ولمية خبرا مقدما وعاملا في الحال لكن هذا انما يصح على القول بمجئ الحال عن المبتداء بعدم اشتراط اتحاد العامل في الحال وصاحبها وعلى التقديرين الاستشهاد فيه بالبيت على المطلوب من جواز تنكير ذي الحال ان ناخي والثالث ان يكون موحشا حالا من ضمير في لمية فهذا او لكلا لا يخفى ح لا يتم الاستشهاد به على المطلوب قوله في قراءة بعضهم اي في قراءة من نصب مصدقا وهو ابراهيم بن ابي على فيكون مصدقا حالا الكتاب لتخصيص بصفة وهي للجار والمجرور وفيه نظر لان الاية على تقدير النصب ايضا لا دلالة لذلك لاحتمال كون مصدقا حالا من

من موصوف او موصول او ذي حال او حرف استفهام او نفي ونحوهما

الضمير في عند الله بل هذا ولكلا لا يخفى اذا عرفت في ذلك فاعلم ان ابن الناظم وغيره جعلا من ذلك قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا حيث جعلا امرا حالا من كل امر لتخصيصه بالصفة وهي حكيم وفيه ايضا نظر لانه يلزم من ذلك مجي الحال عن المضاف اليه مع عدم وجود شي من الشرائط الاتية كما لا يخفى فنقول ان نصب امرا اما لكونه حالا من كل لتخصيصه بالاضافة او من الضمير في حكيم او لكونه مفعولا له وتخصيص الشارح الاية المذكورة وهي قوله تعالى جاءهم كتاب من عند الله مصدقا بقراءة النصب لاخراج قراءة الرفع فان مصدق اما صفة لكتاب او خبر لمبتداء محذوف اي هو مصدق اعلم انه قد نقل عن المص انه زاد في التسهيل من مسوغات كون ذلك ذي الحال نكرة ثلثة اشياء احدها ان تكون الحال جملة مقرونة بالواو كقوله تعالى او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها لان الواو ترفع توهم النعتية فانها ان تكون الوصف لها على خلاف الاصل نحو هذا خاتم حديدا فانها ان تشترك النكرة مع المعرفة في الحال نحو رايت رجلا وعبد الله منطلقين قوله كمعها ما جر باضافة اليه حاصله انه منع من تقدم الحال على ذي الحال المجرور بالحرف كما منع من تقدمها على المجرور بالاضافة وعلل جماعتهم منهم المنع بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة ان يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك لان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك في الواسطة ح

التزام التأخير اعلم ان الخلاف انما هو اذا كان ذو الحال مجرورا بحرف جر
غير زايد واما اذا كان زايدا فقد نقل الاتفاق على جواز تقديم الحال
على ذي الحال ثم اعلم ان للكوفيين تفصيلا في اصل المسئلة بانه ان كان هو
ذو الحال المجرور ضمير المجرور ضاحكة بها جاز تقديم الحال عليه والا
امتنع وظاهر العبارة حيث جعلها شبيهة يقتضي كون المنع في هذه الصورة
اقوى وهو كذلك لنقل الاتفاق عليه من جماعة واستدلوا عليه لذلك بان
الحال فرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه
ايضا فتامل واستدل ايضا بان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة
من الموصول وكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم
ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف لشبهه هذا اذا تقدم الحال على المضاف
واما التوسط بينهما فهو ايضا غير جايز لعدم جواز الفصل بين المضاف
والمضاف اليه الا بالظرف في مبحث الاضافة وليس المقام من ذلك
ثم ان ظاهر العبارة كغيرها عدم جواز تقدم الحال على المضاف اليه
وان كانت الاضافة غير محضة لكن المص فصل في شرح التسهيل فقال
ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف اليه نحو هذا
شارب ملتوتا السويق بالعسل لان الاضافة فيه بتقدير الانفصال
فلا يعتد بها قوله والحال لم يعلم هنا جواب عن سؤال مقدر تقريره
هو انه كيف يكون كافة حالا من الكاف في ارسلناك مع انه مذكر وكافة


قوله وعلى معموله لا الخبر انه لو ترك اعادة الجار كان اخصر الا انه اعاده خشية انه لو قال ان تقدم
الخبر على الاسم ومعموله لكان الظاهر منه ان المرجع في ضمير معموله هو الاسم لقربه فيتوهم منه
ان المراد صورة تقدم الخبر على الاسم ومعمول الاسم كما في قولك ما كان زيد طعامك موجودا
الكل طعامك وليس كذلك بل المراد كما عرفت تقديم الخبر على معموله وعلى الاسم فلدفع هذا

عطية عودا قاله الفرزدق همام بن صعصعة التميمي علما
قنافذ هو قوم اوله قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم
القنافذ جمع قنفذ بضم القاف وفتحها وهو حيوان معروف
من بعض الكلاب الاخرى ولما لم منها من يسمى بالفارسية خار
پشت والهداجون جمع هداج من هدج اي مشى في الاكسار
استعمل مشي في ارتقاب عطية اسم شخص وفي تركيب
قنافذ خبر لمبتدا محذوف اي هم قنافذ من المبالغة كقولك
زيد عدل هداجون خبر بعد خبر حول بيوتهم متعلق به لبيانه في
التشبيه وما موصول الخ انما ذكره الشارح فيه فصل الكل
له فيما كان فيه لان معمول خبر كان ~~..~~ كان
لا يليها لم يليه لان اياهم معمول خبر مبتدا وخبر كان جملة فلا
معمول لها والمبتدا لضمير كان زايدة فلا دخل له فيما كان فيه
ايضا والمعنى هم كالقنافذ ماشون حول بيوتهم لسبب ما كان
الشان عطية عوده اياهم قوله بلفظ الماضي تقييده
بذلك لبيان ان حمل الماضي
كالمضارع والامر وغيرها الا تراد والثالث هو ان الحكم لجواز زيادة
ليس مختصا في لفظ كان بل ~~...~~

التوهم اعاد الجار وتنبيها على ان
قوله على معموله عطف على قوله
على الاسم فيكون مرجع التقدير
الخبر فان تقدم الخبر على معموله فليكن
مرجع الضمير في قوله وعلى معموله لفظ
الخبر في قوله فان تقدم الخبر بما كان
اياهم

المعتبر فيه كونه من الماضي كما تقدم
سبعة الاضهرية قول الفرزدق
فكيف اذا رايت ديار قوم وجيران
لنا كانوا كرام فتامل

كما انت [illegible] ان [illegible] لا وهم بالزيادة عدم [illegible]
[illegible] لا معنى [illegible] ان
[illegible] الزمان [illegible] والكريم والطاهر
بيان [illegible] قول المصنف [illegible]
انت تكون ما بجيل [illegible]
[illegible] ابي طالب [illegible]
[illegible] ما قبل [illegible] اذا هبت شمال بجيل اللغة
الماجد [illegible] الشريف والكريم النبيل الفضل هبت من
الهبوب اي هبت الشمال بسكون الميم وفتح الهمزة [illegible] ريح
مشهورة [illegible] من ناحية القطب وفيها [illegible] لغات
[illegible] بفتح [illegible] الميم والثانية [illegible]
شمال بزيادة الهمزة بعد الميم والثالثة شامل بزيادة
[illegible] والرابعة [illegible] بفتح الميم وسكونها
[illegible] البيت التي فيها [illegible]
كناية عن [illegible] التي [illegible] في الشتاء في التركيب انت
مرفوع بالابتداء وخبره ما بعده [illegible] خبر [illegible]
[illegible] اذا ظرف لما بعده هبت فعل شرط وشمال فاعله

وبجيل

وبجيل نعت له [illegible] او لانه
[illegible] فعيل [illegible] يستوي فيه المذكر والمؤنث وجزاء
الشرط محذوف بقرينة دلالة المتقدم عليه في المعنى انت
تكون ذا شرف وفضل وقت هبوب الشمال البجيل
اي وقت الشتاء الذي فيه ضيق وعسر للهبوب فالسخاء
فيه احسن واوقع في القلوب [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] التركيب [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ما اصبح ابرد [illegible] وما امسى ادفى [illegible] اللغة
ابرد معلوم والدفو بكسر الدال [illegible] وغيره
الحرارة والنسوة في التركيب ما مبتدأ [illegible] موصوفة

ذكر [illegible]

ويكون زائدة [illegible] الضائع [illegible]

[illegible] اما نكرة تامة وما بعدها [illegible] او نكرة ناقصة

او موصولة او استفهامية على المذهب الذي يأتي في محله والفعل
في الموضعين اما صفة او صلة او خبر فالخبر محذوف اي الشيء
ابردها او الذي ابردها شيء عظيم او خبر على تقدير كون كلمة ما
استفهامية ولفظ اصبح وامسى زائدة وان هذه حيث فيهما
زيدتا والضمير في ابردها للغداة وفي ادفاها للعشية
اي ما ابرد الغداة التي دلت عليها اصبح وما اسخن العشية التي دلت
عليها امسى وعلى هذا يلزم التفكيك في الضمير ولعله لهذا
قال بعضهم الضمير في الموضعين للغداة على حذف مضاف
في الثاني ايضا للغداة على حذف مضاف اي ما ادفى عشية
الغداة وان اضافه لادنى ملابسة وقيل الضمير في كليهما
للدنيا اي ما ابرد الدنيا وقت الصبح وما اسخنها وقت
المساء وتانيث الضمير لكون الدنيا من المؤنث الى ذي
والمعنى قد ظهر مما ذكر قوله مع اسمها والتقييد بذلك
لوجود القرائن الواضحة على ان مراد المصنف ذلك منها قوله ويبقون
الخبر بناء على انه لو كان مراده حذف كان وحدها لما هو ظاهر
عبارته لقال ويبقون الخبر والاسم ومنها قوله وبعد ان ولو
كثيرا ذا اشتهر

هنا عن الحذف حذف كان مع اسمها ح

بعد

بعد لو ان ولو التمر ... كثيرا انما يحذف كثيرا
كان مع اسمها لا كان وحدها ومنها قوله ذكره بعد
ذلك حذف كان وحدها بقوله وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب
قوله المرء مجزي بعمله ان خيرا فخير اي ان كان عمله خيرا
فجزاؤهم خير وهذا احد الوجوه قوله اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه
خير فحذف في الجملة الاولى كان مع اسمها وفي الثانية
المبتدأ هذا احد الوجوه المنصورة في مثل هذه العبارة
ولك ان ترفع الاول وتنصب الثاني كقولك ان خير
فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا ففي الجملة
الاولى حذف كان مع اسمها خبرها وفي الثانية هي
مع اسمها والثالث رفعهما كقولك ان خير فخير اي ان كان
في عمله خير فجزاؤه خير فحذف في الجملة الاولى كان
مع خبرها وفي الثانية المبتدأ والرابع نصبهما كقولك
ان خيرا فخيرا اي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا
ففي كلتا الجملتين كان مع اسمها محذوفة لكن الارجح منها
ما يكون التقدير والحذف فيه اقل من غيره فالاول
اي نصب الاول ورفع الثاني اولى الوجوه لكثرة التقدير والحذف

اذ لو كان مراده هنا حذف كان وحدها للزم التكرار ح

ثلثة وجوه اخر ح

حذف ح

فيما احد من غيره لانه حذف منه في الجملة الاولى كان
مع اسمها وفي الثانية والوجه الثاني اضعف الوجوه لكون
الحذف فيه اكثر من غيره لانه حذف في كل من الجملتين
الجملة الاولى كان مع خبرها وفي الثانية كان مع خبرها واسمها
ومع خبر والوجهان الاخيران متوسطان لان بينهما في
القلة في رتبته لان الحذف فيهما اكثر من الوجه الاول واقل
من الوجه الثاني اما كونه الحذف فيهما اكثر من الاول فظاهر
واما كونه فيهما اقل من الثاني فلان فيه قد حذف كان
مع خبرها في الجملة الاولى ومع اسمها في الثانية بخلاف
الاخيرين فان في صورة الرفع حذف كان مع خبرها في الجملة الاولى
كان مع خبرها وفي الثانية المبتدا فقط والحذف فيها اقل
واما في صورة النصب فلانه حذف فيه في كل من الجملتين
كان مع اسمها لكن الحذف في الوجه الثاني اكثر لان في الجملة
الاولى منهما حذف كان مع الخبر وفيه زيادة على
ما حذف في الصورة الثانية في قولنا ان كان في نحره خنجر
فخنجر واما الاخير لتنافر بينه وبين صورة الرفع على صورة
النصب كما فيهما لان صورة النصب يستلزم معها زيادة

المبتدا

الحذف باوقد

الحذف بحرف واحد فقط قوله بالسكون قيد ذلك
بناء على ان الجزم في الفعل يكون على قسمين قسم بالسكون
كما في المفرد الغائب مطلقا وفي المفرد المذكر الى الطبه وصيغتي م
الكلم وقسم بحذف الحرف كما في المثنى والجمع والذي
يجوز فيه هذا الحذف هو الاول دون الاخير ولذا قيده المص م
بالسكون كما سيصرح به قوله وان تكن حسنة اشارة الى الاتيان في
بالمثالين لبيان وجهي احدهما الذي يكون المثال
الاول للكان المضارع كان الناقصة والثاني للتامة على بعض القراءة م
والثاني الذي يكون الاتيان بهما لرجحه الى الاشعار على ان
المضارع الذي يجوز فيه حذف النون هو الذي يكون بالاصل
مضارعا ولذا كان الاان ماضيا كقوله تعالى ولم اك بغيا
قوله والمتصل بكى او ضمير كقوله تعالى لم يكن الله
ان شرط جواز الحذف في حذف النون فيما نحن فيه مشروط بشروط م
احدها ان يكون الفعل مضارعا والثاني ان يكون مجزوما
بالسكون والثالث ان لا يتصل بضمير فان التصل والرابع م
والا بضمير فان اتصل باحدهما لم يجز الحذف
نحو لم يكن الابن ولم يكنه وفي المقام شرط الجزم

يتوهم ابن الشارح ولا الماتن وهو ان تحصيل العقد موقوفا
عليه نقله ابن هشام عن ابن خروف واستحسنه
وهو كذلك لان الفعل الذي حذف منه الى ان يبقى
على حرفين او حرف يجب الوقف فيه عند ارادته
بهاء السكت ولا ينكر ان اعادة نونها الاصلية
اولى من اعادة كلمة ما الاجنبية قوله بالتنوين التي هي
بسبب عن جهة دفع التوهم انما قوله حذف الى ماء الموصولة
بان يكون المراد حذف كلمة ما في قوله ما الزم الموصول
او الموصوف بان فانه قوله حذف ايها بان يكون
المراد حذف الحرف التي كانت متصلة بالفعل قبل التكسير
قوله بل جاز الظاهر ان الاتيان بها كان من المحسنات لكن
كلمة زائدة وكونها نافية ما في قوله ما الزم زائدة اتى
بها للضرورة فعلى هذا يكون المراد ان هذا الحذف ملتزم
وهو خلاف المقصود ولا يقوله بل جاز دفعا لهذا
التوهم واشارة الى ان كلمة ما نافية لا غير قوله
دون زيادة ان انما قيد بالزيادة لدفع التوهم الذي
نشأ من كلام المص وهو ان اسم ليس اختص بما النافية

دون

دون ان اضمان للنفي وتصريح ايضا انها قد تعمل هذا العمل
وللتنبيه على المقصود من شرط عمل ما النافية عدم زيادة
ان بعدها وتقييده بان هذه بالنافية بناء منه على
اختياره مذهب الكوفيين على ما نقل عنهم من انهم يقولون
ان ان الزائدة مع ما نافية واما البصريون فيقولون بان ان هذه
زائدة زيدت لتاكيد النفي ثم اني شرط عمل ما من عدم
زيادة على ما ذكره دونها دخولها على الجملة الاسمية فان دخلت
على الجمل الفعلية لم تعمل شيئا لا عمل ليس ولا غيرها كقوله تعالى
وما تنفقون الا ابتغاء وجه الله واما قوله تعالى وما تنفقوا
من خير فلانفسكم فما فيه شرطية لا نافية ثم اعلم انهم ذكروا
ان ما النافية الداخلة على الفعل تخلصه للحال
المقام وورد عليهم ذلك بقوله تعالى فمن ما يكون لي ان ابدله لان
المنفي بها هنا الاستقبال واجيب بان شرط كونه للحال فقد
القرينة على خلافه وهنا قد وجدت قوله ذلك العمل
وزيادة اسم الاشارة عند النظر الى الكلام وقطع النظر
عن كلام الشارح كيف لا يكون الباعث على ذلك
هو حمل قول المص وسبق على الرفع بل المرفوع على الابتدائية

وقد مر تحريره

وقوله اجاز العلماء خبر لها فلما كان هذه الجملة
التي تقع خبرا للمبتداء لابد لها من رابطة من احدى الروابط
السبع منها اسم الاشارة فلهذا زاد ها في المقام فقط
وترجيحها على الضمير من جهة خوف الالتباس في المرجع لكن
فان قلت لم لا تجعل قوله وسبق بالنصب على المفعولية لقوله
اجاز قلنا [illegible] لاستلزامه خلاف الاصل
لان الاصل عدم تقديم المعمول على العامل و في الجواب
نظر لان ارتكاب هذا انما يمتنع اذا لم يلزم منه ارتكاب
خلاف الاصل من وجه و حذف العائد ثم تقديره خلاف الاصل
فتعين رضا [illegible] مع قطع النظر عن كلام وتغييره اسلوب
كلام المص لانه [illegible] لا يمكن لنا القول
بان [illegible] اجاز العلماء في قوله [illegible] للشرط
وهو قوله فان تقدم ومعلوم ان [illegible] الشرط الغير
الجزوم لا محل لها من الاعراب [illegible] الجملة الواقعة خبرا
لابد [illegible] من الاعراب فلابد من بيان النكتة لعدم
[illegible] قول المص وسبق على المفعولية لقوله اجاز
العلماء وتغييره اسلوب كلامه حيث [illegible] وسبق

وانا قلنا [illegible]

[illegible] ذلك [illegible]

في قوله مبتدا

في قوله مبتداء وقد [illegible] له خبرا ثم [illegible] ذكر الشرط فقال
فان تقدم وجب قوله اجاز العلماء جزاء له فالقول الظاهر
ان النكتة في ذلك هي ان قوله وسبق لو كان مفعولا
في عبارة المص لو كان مفعولا لقوله اجاز العلماء لكان
المستفاد منها هو انهم يجوزون سبق المعمول معمولي ما النافية
على اسمها اذا كان ظرفا او مجرورا بحيث [illegible] ومن المعلوم ان جواز
سبقه ليس موقوفا على ما كان المعمول منهما [illegible] ولو كان غيرهما
لكنهم لم يجوزوا السبق اذا كان المعمول غيرهما وجوزوه اذا
كان منهما فالسبق في كلا الموضعين جائز وانما الممنوع هو عمل
ما النافية اذا كان المعمول غير ظرف ولا مجرور سابق على
الاسم والمجوز هو عملها اذا كان معمول الخبر منهما ولو كان في
هذه الحالة ولهذا اعرض الشارح عن كون قوله وسبق مفعولا
لقوله اجاز العلماء وغير اسلوب كلام المص حيث [illegible]
ثم [illegible] بالشرط واما ذكر اسم الاشارة فمن جهة التنبيه على
ان المجوز في هذه الحالة عمل ما النافية لا تقديم المعمول
فيكون المشار اليه لقوله ذلك [illegible] هو عمل النافية في
قوله مبطل لعملها فقد علم النكتة في الاعراض عن المفعولية

مع تقديمهم

وتغيير اسلوب كلام المصنف وتقدير اسم الاشارة قوله اسمه
معطوف لم نعرف لتقييد المعطوف بالاسم وجها
الا التنبيه على اختصاص الحكم المذكور بالاسم ولا يكفي النصب جاريا
على ما اذا كان المعطوف بلكن او ببل فعلا كما في قولنا ما زيد بقائم بل
يقعد وهو كما ترى لان مقتضى الدليل المذكور هو ان المعطوف
بها موجب ولا عمل لما الا في النفي بمقتضى ان الحكم هنا الضمائم
تخصيص الحكم بما ذكره فالفرق بينهما الحكم الا التنبيه على ان المعطوف اسما
كما صرح به يكون خبرا لمبتدأ محذوف وهذا ان تقرر وعلى تقدير
كون المعطوف فعلا ان قدر له مبتدأ يلزم عطف الجملة الاسمية
على الفعلية لكن جوابه اما اولا فانا لا نسلم امتناع عطف الجملة
الاسمية على الفعلية وسيجيء في باب الاشتغال ان ... النصب
[illegible]
نحو ضربت زيدا وعمرو اكرمته اختير نصب عمرو في وعمرا
اكرمته ونقل عن الشارح الاستدلال على ذلك بما قال في شرح الكافية
وهو قوله لما فيه من عطف جملة فعلية على مثلها وثانيا فلان كل
الجملتين اولى من تخالفهما وذلك على ما ذكرنا من انه لو كان
عطف تناسب الجملتين شرطا لصحة عطف احدهما على الاخر لكان

النصب

النصب في المثال المذكور واجبا وايضا قوله وتناسب الجملتين اولى
من تخالفهما صريح في الجواز وثانيا ان المقدر لو كان ملحوظا
به يلزم على تقدير ان يكون المعطوف اسما كالمثال الذي ذكره
وهو ما زيد قائما بل قاعد يلزم عطف الجملة على المفرد
لان تقديره هكذا لكن هو قاعد قوله حرف الباء وفي بيانه
لفظ الحرف ههنا [illegible] من جهة [illegible] ان
[illegible] بان يكون التقدير
هكذا [illegible] الباء [illegible] لما كانت
الباء التي جرت الخبر [illegible]
[illegible] انه لما كانت
الباء التي جرت الخبر غير صالحة لان تقع فاعلا ويدخل عليها
اللام فزادت الشارح حرفا تنبيها على ان المراد من الباء ليس
نفس الباء التي يجر بها الخبر [illegible]
[illegible]
[illegible] بضمير المؤنث ايضا [illegible]
وان كان [illegible]
[illegible]

اعم من جهة

بتمام

لما كان عادتهم عند ارجاع الضمير الى الحروف الاتيان بضمير المؤنث وان كان المراد الفاظها

فالظاهر الكلي الا ان يرجع ما ذكر ابن هشام وغيره انما
الفعل [illegible] في الفصل المسند اليه فلهذا زاد الشارح لو ينف
لفظا الحرف مخصوصا اعراضا عن جعل كلام المص على انه خاص
بخبر الاداة قوله [illegible] وان الخبر ان يقتضي
التقديم والنحو الرتب تاخير بها الثاني عن بو نحوه وانما
قدم حينئذ لكونه ليس اصلا في العمل بالنسبة الى ما والثانية
لانها انما تعملت بشبهها بليس ولا معلوم ان تقديم الاصل
اولى من غيره واما تقديم المص ما الى ما فيه عنوان فيحتمل
ان يكون النكتة في ذلك من انه لما كان الحكم في باب ما الثاني
فنقد بهما اولى من غيرها قوله كما قال في شرح الكافية
اقول والتحقيق ان ما ذكره هنا غير مخالف لما ذكره هناك لان
قوله انه جر الباء الخبر بعدها وليس لتصدق وان لم تقترن بما مثله
ما لانه لم يصرح بنفي الخبر على الماء بل قال انه جر الخبر بالباء
بعد ما وليس سواء كان عمل الاداة على القول بها مثلها او ضرا
للابتداء بناء على عدم عملها قوله وامتناع دخولها في نحو كنت
قائما ولقائل ان يقول انه يمكن دخولها بزعم العدم وكون
الخبر منفيا في امتناع دخولها في نحو كنت قائما

لا يقعد احد الا طيبا قوله يجوز في المعطوف على الخبر الجر
والنصب قوله أي حين كون الخبر مجرورا بالباء اما الجر
فللعطف على اللفظ واما النصب فللعطف على المحل واعلم ان
هذا الحكم اي العطف على اللفظ والمحل ليس مختصا بما في ضربها
وليس بل يجوز في كل موضع كان للمعطوف عليه اعراب لفظي ومحلي
لكن لا مطلقا بل بشرط فيجوز في المعطوف حمله على اللفظ
والمحل لكن بشرط لا مطلقا بل بشرط في كليهما اما شرط
العطف على اللفظ فهو امكان توجه العامل الى المعطوف
كما في المثال المذكور فانه يمكن فيه ان تقول ليس زيد بقائم
ولا بقاعد لكن في نحو [illegible] قولك ما رايت
من امراة ولا زيدا فانه لا يجوز فيه جر زيد عطفا على اللفظ
امراة لما عرفت من ان شرط العطف على اللفظ توجه العامل
الى اللفظ وههنا غير ممكن لما ذكروا من ان كلمة من الزائدة
لا تعمل في المعارف فلا يجوز في زيد الا النصب عطفا على
المحل واما الشرط في العطف على المحل فهو ثلثة امور احدها
وجود المقتضي ووجوده لهذا المحل كما في المثال المذكور في قولك
ما زيد بقائم ولا قاعدا فان المقتضي للنصب هنا موجود

لكونه ح

وهو حرف النفي فلا يمكنك ان ترفع المعطوف على الخبر حملا
على محله بمثله اذا كان خبر المبتدا ايضا وعن ان شرط العطف
على المحل بقاء المقتضي وههنا قد زال لان في وقت حرف النفي قد
نسخ المبتدا، وعلى هذا لا يمكن ان تقول ان زيدا وعمرو بالرفع
قائمان برفع قائمان عمرو ولكونه حملا على المحل زيد لكونه
مبتدا، فبعد دخول ان عليه [illegible] والـ
المقتضي للرفع بدخول ان [illegible] اذا جعلته
عمرو ايضا مبتدا، وقائمان يصير خبرا له كما يكون خبرا
مثله ولان فيلزم توارد العاملين على معمول واحد
وان جوز مثل ذلك الكوفيون [illegible] بناء على عدم
اشتراطهم بقاء المقتضي في جواز العطف على المحل وعدم
اعمال ان وقولهم بعدم عمل ان في الخبر بل انه مرفوع
على ما كان قبل دخول ان فلا يلزم توارد العاملين على معمول
واحد [illegible] ولقوله تعالى ان الذين امنوا
والذين هادوا والصابئون والنصارى من امن بالله
واليوم الاخر حيث والشرط الثالث جواز ظهور ذلك المحل
في فصيح كلام الكل المحل بحيث اذا اظهر لم يخرج الكلام

عن الفصاحة

عن الفصاحة كقولك ليس زيد بقائم فانه يجوز فيه ان تقول
ليس زيد قائما فالمحل مع كونه فصيحا بخلاف قولك مررت
بزيد وعمرو فلا يجوز فيه نصب عمرو حملا على محل زيد لانه
لا يمكن لك ان تظهر ذلك المحل فتقول مررت زيدا والشرط
والشرط الثالث هو ان يكون [illegible] ذلك المحل الاصلي
في ذلك [illegible] في قولنا ليس زيد بقائم فان محل الاصل في ليس لكن يكون ضربا منصوبا
في محل النصب في الخبر فلا يجوز نحو هذا [illegible] ضارب زيد
واخيه عطفا على محل زيد لان الاسم الفاعل عند
اجتماع شرائط العمل فيه الاصل فيه العمل لا الاضافة هذا
وربما يكون لا يجوز العطف ممتنعا مطلقا سواء كان
على اللفظ او المحل ظاهر وذلك ظاهر في قولنا ما زيد بقائم
اذا كان المعطوف بلكن او ببل ظاهر مثل قولنا ما زيد
لكن م بقائم ولا قاعد فانه لا يجوز فيه العطف لا في اللفظ
ولا في المحل [illegible] ان يشترط عمل ما النافية [illegible]
والمعطوف [illegible] موجب ثم اعلم ان ما ذكره [illegible]
جواز الجر والنصب في المعطوف على خبر ما انما هو على لغة
الحجازية وغيرها [illegible] واما على لغة التميمية

مما اقتضاه العامل اصالة [illegible]

[illegible] لكنه ضربا منصوبا

لكن م بقائم

فمعلوم انه لا يجوز في المعطوف النصب بل لا بد فيه
من اما الرفع او الجر قوله وبعد نفي كان زيد له
اعادة الظرف هنا للتنبيه على ان قوله ونفي كان
عطف على كلمة لا في قرينتها ولو كان معطوفا
على اول التعليقين لاحتمل ذلك
عطف على كلمة لا في قرينتها لا
ولتنبيه على ان عدم جواز كونه معطوفا على قوله وبعد لفظ
المفرد ولدفع توهم الاستيناف قوله لجر الخبر بالبا
لاظهار الضمير في الفعل لانه ربما كان ظاهر عبارة
المصنف مشعرا بعود الضمير الى البا فاظهر
الضمير ههنا وعلى هذا يكون المراد ان البا تجر
ما بعد لا وكان المنفي وهذا على اطلاقه غير صحيح لان بعد لا
وكذا كان المنفي اسم وخبر والاسم لا يصير مجرورا فههنا
فهذا ارجع الضمير الى الخبر وبين كون الفعل مبنيا للفاعل
وايضا لو كان الضمير في يجر الى البا لكان على المصنف
يقول وكذا بعد لا ونفي كان الى اخره وايضا قوله لم اكن
باعجلهم اوله اذا مدت الايدي الى الزاد لم اكن
باعجلهم اذ اجشع القوم اعجب والمعنى وكذا لم يكن
والغرض من ذكر البيت للتنبيه على انه يجر الخبر

لم يكن

ان يكون ذكر الشارح ذلك للتنبيه على عدم
اختصاص الحكم المذكور بكان لنقله المافي لاو ذكرته
من جر الخبر بكونه الفعل مضارعا قوله اي تتولى لما
كان ظاهر عبارة المصنف موهما على ان لات وان تليان
الفعل على ليس وهذا بظاهره ليس صحيحا لان يلي
الشي ما يقع بعده فعلى هذا يلزم ان يكون لات
وان يقعا عقيب ليس وفساده ظاهر ففسر
الشارح قوله يلي بقوله اي تتولى تنبيها على ان ليس يراد
المصنف يلي معناه الظاهر لما عرفت بل مراده هو ان
كل واحد منهما يلي ذلك وان تتولى
اي تملك عمل ليس او قام مقامها في عملها
وان ولات ولا قوله على المشهور اي بقاعدة المشهور
اقوال ان فيها انها في الاصل كانت ليس بفتح اللام
وكسر اليا المثناة التحتانية ابدلت اليا الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فابدلت السين المهملة
تاء فصارت لات والثاني انها في الاصل لا وقد تقدم
بمعنى نقص من قوله تعالى لا يلتكم من اعمالكم شيئا فانه

حتى لانت بليت بنقص ثم استعملت وهذا القول منفقان على ان لات كلمة واحدة فعلها حرف والتاء انها لا كلمة وبعض كلمة وذلك لانها لا والتاء فيه والتاء زايدة في اول الحين كلمة حين اى كانت في الاصل لا لحين ثم انفصل التاء عن الحين فاستعملت مع لا نقل هذه الاقوال بعض المحققين قوله بالكسر والتسكين الثانية وقد وحذ وعمرة القبور والحية لا في الكسر والثانية من وجه لخروج المفتوحة وبالتكلف لخروج ان الخفيفة ان المشبهة بالفعل وبالثانية لخروج ان المكسورة المخففة عن المثقلة قوله اى عمل نفس والظاهر ان تفسيره بذلك من جهة بيان اصل المراد لا لجبر التنبيه على ان كلمة ذا في قول المص ذا العمل للاشارة لا بمعنى الصاحب قوله وفي تسميتها بذلك تغليب غرضه من ذلك دفع الايراد الوارد على من سماها افعال المقاربة تقريره انه كيف يسمى هذه الافعال افعال المقاربة اذ من المقاربة فيها ... على قرب حصول الخبر وثبوته للفاعل كما تقول كاد زيد يقوم

اذ مدلول كاد ههنا قرب حصول الخبر اى القيام لزيد وهذا المعنى لا يوجد في جميع هذه الافعال لان بعضها كعسى وشبهها للترجي حصول الخبر للفاعل وبعضها للشروع اى الشروع الفاعل في مضمون الخبر كما تقول اخذ زيد يقرا اى شرع في القراءة ومع ذلك كيف يمكن تسمية الجميع بالمقاربة وتقرير الدفع على ما قال هو ان بعض هذه الافعال وان كان بعضها للرجاء وبعضها للشروع لكن تسمية الجميع بالمقاربة من جهة تغليبهم ما دل على المقاربة على غيره فسماه باسمها بها لذلك فتامل قوله فيما تقدم من العمل الغرض من ذلك دفع التنبيه على ان مراد المص من التشبيه ... في العمل لا في الوزن ... الوزن غير ... ولا غيره التنبيه لما كان مقتضى التشبيه هو اشتراك كاد مع كان في جميع ما ثبت له ولم يكن هذا مرادا اذ من الحكم في كان ... جواز زيادتها وحذفها مطلقا مع الاسم او وحده وحده وغير ذلك في ... ولم يكن شيء من هذه موجودا في كاد واخواتها خصص المص وجه التشبيه بما تقدم من العمل اى رفع الاسم ونصب الخبر فاللام في قوله من العمل للعهد الخارجي قوله والمراد به



الاسم المفرد والغرض من ذلك التنبيه على ان كلام المصنف
مطلق حيث حكم بمجيئه على غير مضارع لكاد وعسى ايضا
مطلقا مع انه مخصوص بالاول فيتوهم انه يجئ خبرا لعسى
المصنف حيث اطلق القول بجواز مجيء غير مضارع لكاد وعسى
خبرا فيتوهم منه جواز مجيء الجملة الاسمية والفعلية غير المضارع
خبرا لكاد وعسى على ندرة وهذا غير صحيح على ما صرح في شرح
الكافية فان المراد من غير المضارع هو الاسم المفرد
فنبه الشارح عليه بانه ليس مراد المصنف من غير مضارع
في عبارته هو لوله مطلقا بل مراده الاسم على ما ذكره
في شرح الكافية هو الاسم المفرد قوله والاكثر مجيئه
مضارعا ان قلت ظهر لنا من قول المصنف فيهما النادر
غير مضارع المذكور خبرا ان الاغلب في الاكثر مجيئه اي
الخبر مضارعا فما سبب ذكر الشارح قلنا ظهور ذلك
من كلام المصنف مسلم لكن لا نسلم لان ندرة وقوع
غير المضارع خبرا لا يستلزم وقوع المضارع كثيرا لتحقق
الواسطة بينهما وهي عدم القلة والكثرة اي التوسط
بينهما فلهذا نبه الشارح بان الاكثر مجيئه مضارعا

قوله والكثير

قوله والكثير فيه اي في خبرهما عسى اتصاله بها اي بان
قد ظهر لك انفا وجه ذكره هنا فلا تغفل وفي
المقام اشكال وهو ان الفعل الذي تدخل عليه ان مؤول
بالمصدر فيلزم الاخبار بالمعنى عن اسم الذات بالحدث
وقد اجيب عن ذلك بانه جائز للمبالغة كما في قولنا زيد عدل
او بحذف المضاف في الكلام فتقديره عسى زيد ...
زيد ان يقوم وربما قيل ان الحق ان افعال المقاربة لم
... بان ملحقة بكان واما اذا اقترن بها
فلما قوله وخبر كاد الا ان فيه وتقدير لفظ الخبر اما
من جهة ان كلام المص يدل على ان الاكثر الى
كعسى كاد مع ان كثير وبه ونها قليل وهذا لا يستلزم
المطلوب اذ المطلوب مع ان كثيرا وبدونها
قليلا فقدر الشارح لفظ الخبر تنبيها على ان المراد ذلك
تقدير الخبر من جهة القلة على ان المرجع في قوله فيه هو الخبر
لا كاد اذ لو كان كاد لكان الاحسن ان يقول فيها
قوله في كونها للترجي والتقييد بذلك التنبيه على انه
ليس المراد من التشبيه كون حرى مثل عسى في جميع ما ثبت لها

لان من جملة ما يجب ان يكون خبرها اسما مفردا وهذا غير جائز
في حرى ويدل على ذلك قول المص جعل ضميرا بان متصلا لان ان مع
الفعل لا تدخل على الاسم قوله ولكن اختصت بان مثلا نوعي
من هذا التقدير اللغيبة على ان المراد بيان ما به الاشتراك
بين نوعي عسى وحرى وكذا ما به الافتراق بينهما فلا تشترك
حرى مع عسى وقت ما تفترق عنهما فالمناسب ان يبين
كل واحد منهما ما به الافتراق الى حرى لما نسبنا به الاشتراك
اليها بقوله وكعسى حرى اذ ليس المراد تشبيه خبرها بخبر عسى قوله
خبر اخلولق ونقدير لفظ الخبر هنا فيه عدم دلالة ظاهر
عبارة المص على الايهام ان يوضع اخلولق فيقدر المضاف
فيهما على ذلك قوله لكون ما اختار حرى تقدير الكلام هكذا
رد على من زعم كون مثل حرى صاحبه قام مقام المصدر اى
اذ سوا اخلولق ان اذا ما مثل حرى وذلك لم يجئ
احد بما ان قد فهم من قول المص اذ سوا انه لا زعم
فثبت بركلمه فجعل كلامه ثابتا على ما ذكره عار عن الفائدة
فالتقييد لسوى التاكيد ومعلوم ان التاسيس اولى منه والثابت
هو انه لو كان كذلك على ما هو زعمه لكان ظاهر كلام
معنى تم

[انه ليس مراد المص ما يتوهم من ظاهر عبارته من [illegible] فيها مضاف محذوف تم]

المص هكذا واذ سوا اخلولق ان مثل اذا ما مثل حرى في
الالزام في حرى وهو ظاهر ولم يكن صحيحا لان حرى لا م
يلزم سوا فيها ان بل في خبرها والذي يظهر ولعله [illegible]
تحريف ان قلت لم لا يجوز ان يكون مثل في عبارة
المص حالا قلت على تقدير تسليم معناه صح يحتاج الى التقدير
حول مثل على الا مثل فقط ومع هذا كان معنى الكلام هو على ما ذكره
الشارح احسن واولى والانسب لما المقص الا انه

[استقا قدم نمنا سببهم]

يرد على تقدير الشارح انه حذف غير الماضي من كان وهم اللعنهم
ما نقدم جملة وقد صرح ابن هشام بان جواز الحذف في
كان مختص بلفظ الماضي وهو الظاهر من المص
ايضا على ما قال ويحذفونها ويبقون الخبر فليرجع اليه
الا ان يقال انه ليس الحذف مراد الشارح من تقديره انه حقيقة كان
كذلك حتى يلزم الحذف قوله في الترجي واستدل
على الزامهم خبر كاد اياهم والزامهم خبر حرى اخلولق ان
بكونها للترجي وجه دلالته على ذلك هو ان الرجاء انما
هو مختص بالاستقبال اذ معلوم ان الحاصل في الحال والماضي
لا يصدق فيه ان فيه رجاء فاذا ثبت كون حرى

[الحذف ح]

بكونها للترجي

ولو ما للترجي فيجب ان خبرها في خبرها ان تختص بالاستقبال
فان قلت على هذا يلزم عدم جواز كون خبر عسى بدون
ان وقد عرفت جوازه في السعة ولكن مع الندرة قلت
لما كان عسى كما مر انشاء وان كانت موضوعة على ان
كان اصل وضعها للرجاء على ما مر جوازه لكنها استعملت في
الوقوع للمقاربة ايضا فلعل اجتماع فيه الوجهان
ان قلت يلزم ما ذكر عدم جواز كون اخبار المقاربة بدون ان
لان معنى المقاربة اذ هي للتقريب مضمون الخبر لفظا للفاعل على
ما عرفت فيكون للاستقبال ايضا فيجب في خبرها ادخال
ان لتختص بالاستقبال مع انك قد عرفت ان الكثير
ترك خبرها من ان قلت يمكن الجواب عن هذا بان هذه الافعال
لما كانت للمقاربة [illegible] لما قربت مضمون
الخبر للفاعل فشبهت فشبه خبرها حالا فلذا يمنع فيه
ادخال ان فيه كثيرا لكن اما جوازه مع الندرة فبالنظر
الى اصل الوضع وبما ذكرنا ظهر لك سر عدم جواز دخول
ان في افعال الشروع لانه للحال وان الاستقبال كما يصرح
به الشارح وبينهما تنافي منافات قوله قوله من

خبرها

لاجلهم

خبرها وذكره بحسب [illegible] التنبيه على ان مراد المص
حيث حكم بندرة [illegible] انتفاء ان تبدأ وتلك انتفاء
ان من خبرها فيكون المراد من بعض قوله ذلك لا مطلقا حتى
يشمل الفاعل ايضا لان هذه الافعال من نواسخ المبتداء
والخبر ومعلوم ان المبتداء لا يكون الا اسما وان
هذه غير داخلة الا على الفعل قوله جعلت انطمها
والتقدير وتقديره [illegible] اخرجته الى المص [illegible]
اي [illegible] الافعال لكون خبرها مجردة من ان
فلا بد من ذكر الخبر ليعلم انه مجرد من ان قلت ما ذكر مبني
على كون المشبه به في قول المص كانشاء انشاء الى تجددوا
ولم لا يجوز كون المشبه به قوله مع ذي الشروع [illegible]
قوله مع ذي الشروع قلت لانه لو كان كذلك
يكون المعنى هكذا وترك ان مع ذي الشروع وجبا وكذا
مع جعلت واخذت وعلق وهذا فاسد لان هذه
الافعال ايضا للشروع والتشبيه انما يصح اذا كان بين
المشبه والمشبه به مغايرة قوله فالا وكاد لا غير
اي لا غير كاد واوشك وكاد وان قلت كيف

[illegible]

ويمكن للمق هذه الدعوى مع [illegible]
انهم انهم استعملوا غير الماضي من [illegible]
لما نقضه عليهم الشارح قلت الظاهر ان مراد المق
ذكر ما اتفق عليه بين النحاة ولهذا لا الصيغة
الجمع فقال اشتهر استعمال مضارعها الى فيمكن مراده انهم
لم يستعملوا جميعهم استعمال غيرها وكاد غير الماضي
ونقل الشارح عن بعضهم استعمال مضارع طفق
وجعل [illegible] واسم الفاعل من غيرهما وهكذا لا يعارض
دعوى عدم اتفاقهم على ذلك **قوله** كما سد مسده في
قوله احسب الناس وللزمخشري مذهب والمراد من ذلك ان
حسب من افعال القلوب يحتاج الى مفعولين لكن الفعل
مع ان وهو قوله ان يتركوا قام مقامهما **قوله** اذا كانتا
للتاكيد والتحقيق والتقيية لك لا خراج المكسورة
والمفتوحة اذا لم تكونا كذلك فان المكسورة تجئ حرفا
للايجاب [illegible] نحو ان قد ناقة حملتني اليك وقال ان
[illegible] اي نعم ولعن [illegible] وحمل على ذلك قوله
تعالى ان هذان لساحران لان المثبتة بالفعل [illegible]

ويهذان [illegible] مبتدا لساحران خبره فلا يكون ان هنا للتاكيد [illegible]
لان اسمها مفتوح ورد بدخول اللام في لساحران لان لام
الابتداء لا تدخل في خبر المبتدا وعورض بالجواب عن هذا بان
دخول اللام [illegible] لمشابهة الخبر بخبر ان من جهة تقدم
لفظ ان عليه وقد يجاب ايضا بعدم تسليم
كون اللام هنا للابتداء بل زائدة ورد بان دخول اللام
الزائدة مختص في الخبر مختص بالشعر واجيب ايضا بان اللام
هنا غير داخلة على خبر المبتدا بل في مبتدا محذوف اي لهما ساحران
[illegible] ورد بان الجمع بين حذف
المبتدا ولام الابتداء كالجمع بين المتنافيين وربما قيل في
الاية يجوز ان يكون ان للتاكيد وهذان اسمه اما بناء
على ان الفه ليس الف التثنية بل الف المفرد لان
اصله هذا فاذا ثنى حذفت الف التثنية لالتقاء
الساكنين او بناء على لغة بني حارث بن كعب حيث القوا
المثنى بالالف في جميع الحالات [illegible] وقد تستعمل ان المكسورة
فعلا ايضا اما ماض مسند الى جماعة المؤنث تقول ان اي [illegible] من الاين بمعنى التعب تقول الفه اني
[illegible] اوحي اي قرب تقول [illegible]
وحيث [illegible] او فعل امر [illegible] [illegible]



بالنون الثقيلة او من يهنين نقول النساء يهنين ان
بمعنى قرب نقول النساء إنّ اى قربن او مسند لمفرد واما
على انه من الاين ويكون مبنيا للمفعول على لغة من قال فى رُدّ
وحُبّ رِدّ وحِبّ بالكسر او امر لجمع مذكر او لواحد
اذا كان من الاين او طاعة اذا كان من الاين امر او من ان
بمعنى قرب او من واى فيكون للواحد مؤكدا بالنون
الثقيلة هذا كله فى المكسورة اما المفتوحة فقد تكون لغة
فى لعل كقراءة بعضهم وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون
كذا قيل قوله فى الخبر الذى هو ظرف او مجرور
وزيادة لفظ الخبر هنا ... انه لما كان من عادة المص
اعطاء الحكم بالمثال ... من كلامه ان تقديم
الخبر انما يجوز اذا كان الخبر ظرفا او مجرورا وكون العامل
خصوص ليت ولم يكن كذلك زاد الشارح لفظ
الخبر دفعا ... لهذا التوهم قوله بان تقع
فاعلا الا ... فى محل
الفاعل لان الحرف لا يصح لان يقع فاعلا بنفسه هناك
الفاعل قوله تعالى او لم يكفهم انا انزلنا اى انزالنا
ونائب الفاعل نحو قوله تعالى قل اوحى الى انه استمع ... المراد

المفعول

المفعول قوله تعالى ولا تخافون انكم اشركتم ومثال المبتدا
قوله تعالى ومن آياته انك ترى الارض اى رؤيتك الارض من
آياته ... ومثال الخبر عن اسم المعنى نحو قولك اعتقادى
انك فاضل اى اعتقادى فضلك انما قيد كون ان خبرا
عن اسم المعنى لعدم جواز كونها خبرا عن اسم الذات
... لانها مع ما بعدها مؤولة بالمصدر
وهو لا يصح الخبر به عن اسم الذات فلا يقال زيد فضل الا بتاويل
كما اشرنا اليه سابقا وتقييد اسم المعنى بغير القول الماضى
عن ان الواقعة مقول القول مكسورة قوله او مجروره
عطف على قوله فاعلا كالفقرات السابقة والنكتة
والظاهر ان النكتة فى الحاق ... ههنا
دون ما سبق مع ان المرجع فى الجميع واحد هى ...
غلبة الاسمية على الوصفية فى الفقرات السابقة لان
لفظ الفاعل والمفعول والمبتدا وان كانت فى الاصل
من صيغ المشتقات الا انهم سموا بها الالفاظ
المعلومة الا ترى انا لو ... لفظ الفاعل
او المفعول او المبتدا ...



لا يخطر ببال ان معناه الوصف ايضا واما القسم منهما فقد العقوبة
نعم للتابع ولا نعني غلبة الاسم على الوصف الا هذا فلا يحتاج
الى الحاق العلامة واما لفظ المجرور فلما كان باقيا على معنى الوصف
احتاج الى الحاق علامة التانيث فيه فقال او مجروره
ان قلت ما ذكرت مستلزم الدور مقتضاه عدم الحاق العلامة في لفظ
التابع ايضا لغلبة الاسمية على الوصفية قلنا المراد من
التابع معناه الوصفي الا ترى الى قوله او ما يقال من ذلك
يحتاج الى الحاق العلامة ههنا ويمكن ان يجاب على فرض
تسليم عدم الغلبة في الجميع ان عدم الحاق العلامة في لفظ الفاصل
وما بعده بملاحظة لفظ الحرف والحاقها
في لفظ المجرور والتابع بملاحظة معناه لكونهما بمعنى الاداة
لكن الاول اولى لما لا يخفى **قوله** وقد انفصل عن ذلك
الى آخره اي عن ذلك السؤال لما كان قول المص وفي سوى ذلك كسر
غير شامل للمواضع التي يكسر فيها ان جزما فاظهره بقوله بأن كسر
بعد بل انفع عن المراد اي اظهره **قوله** وحيث وقعت
تقدير الفعل بعدما لما كان قول المص بعد او حكيت
عطفا فقدر الفعل حتى يكون عطف الفعلية
على

قوله اذا وقعت في الابتداء اعلم ان الثلثة في تقدير
الفعل بناء على انه لما كان قول المص بعد او حكيت عطفا
ولم يكن في كلامه ما يصلح لكونه معطوفا عليه قدر الفعل
بناء على انه معطوف على محذوف الا انه التالي فهم
عطف وذلك لان قوله او حكيت اما عطف على
قوله اي في قوله كسر في الابتداء او على معمول اي
حصول في الابتداء وكلاهما غير ممكن اما الاول فلانه
مع كونه عطف الاخبار على الانشاء غير مفيد للمراد
وهو كسر همزة ان اذا وقعت محكية بالقول
لان المعطوف لا يقوم مقام المعطوف عليه وهو ظاهر
واما الثاني فلانه مع الاغماض عن كل شيء يكون المقدر
هكذا اكسر ان حكيت بالقول ...
لكن في اذا كان معطوفا على قوله وقعت فانه
مع كون عطف الفعلية على مثلها مفيد للمطلوب
اذ التقدير هكذا اكسر ان اذا حكيت بالقول وليس
المراد الا ذلك فلا تغفل **قوله** كان انزلناه الى آخره
الاشارة الى عدم الاكتفاء بالمثال الاول للتنبيه على

ان يعين المراد من الابتداء ما لم يسبق عليه شيء بل المراد ما كان اول الجملة المستقلة سواء لم يسبق عليه شيء كالمثال الاول او سبق كالمثالين الاخيرين فان ان وقعت فيهما في اول الجملة وان كانت مسبوقة فلا يجوز فتح همزة ان في هذه الامثلة اما في الاول فظاهر واما في الثانيين فلان حيث واذ لا تضاف الا الى الجملة اختيارا وفتح الهمزة ينافيه وايضا للتنبيه على انه لا فرق تفاوة في لزوم كسر الهمزة بين كون خبرها كما في المثال الاول او وصفا كما في الثاني او حالا اسما جامدا كما في الاخير قوله اي اولها وانما يجب الكسر اذا وقعت ان اول الصلة لان الصلة لا بد ان تكون جملة وقد عرفت ان فتح الهمزة ينافيه ~~وا~~ ~~قوله~~ ولا يخفى عليك ان هذا الحكم اي وجوب كسر الهمزة اذا وقعت ان في اول الصلة انما هو في الموصول الاسمي واما الموصول الحرفي فلا التنبيه عليها لكونها بالاتفاق في حكم فتحها لما تقدم في بحثهم من ان كل حرف اول مع صلته بمصدر وكسر الهمزة ينافيه كما لا يخفى وعدم صلوح الحكم

قوله فان لم تقع

قوله فان لم تقع في الاول لم تكسر وذلك لفقدان الموجب للكسر وهو وجوب كون الصلة جملة لانها اذا وقعت في الوسط يكون ما بعدها مع ما قبلها جملة كما في قوله جاء الذي في ظني انه فاضل بفتح همزة ان لعدم وقوعها في اول الصلة ان قلت انا لا نسلم وقوعها في وسط الصلة وذلك لما تقدم لان الصلة هي الجار والمجرور كما تقدم في بحث الموصولات من جواز وقوع الظرف والجار والمجرور صلة فليكن هنا من هذا القبيل ~~ان كان مراده من قوله فان لم تقع في الاول~~ بوقوعها لانه لم يصرح في الوسط بل قال فان لم تقع في اولها وهو اعم من وقوعها في الوسط فليكن هذا المثال مما وقعت فيه ان في الاخر انا نقول انه وان لم يصرح بوقوعها في الوسط لكن مراده ذلك كما يدل عليه وقوعها بعد الصلة في الاخر لا يدخل المذكور هنا او يجمع بين حكمها في غير حيث وقوعها في اخر الصلة بل يرجع فيه الى حكمها في حين وقوعها بعد الصلة الى ما تقدم من التفصيل قلت مطلقها جواز وقوع الظرف والجار والمجرور صلة مطلقا ممنوع بل انا نقول

اذا كانا تامين كما صرح بذلك هناك والمراد بالتمام
على ما نبهنا هناك هو ان يكون في الوصل به فائدة
وليس كذلك اذ لا يفيد قولك جاء الذي في ظرف الا فائدة
لان ذلك الشيء في ظرف والاصل ان الظرف والجار
والمجرور انما يقعان صلة لتضمنهما فاعلا ليا بنفسهما
صلة بردها مع فاعلها وفاعلها ان كان مستترا
فيهما كقولك الذي عندي او في الدار فاضل وقد
لا يكون كما لا يخفى اذا التقدير في ظرف حصله فتامل
لكن يمكن ان يعترض عليه بانا لا نسلم لزوم فتح ان اذا وقعت
في وسط الصلة مطلقا لان قولك اعجبني الذي ابوه انه فاضل
لا يجوز فيه كسر فتح الهمزة بل يجب كسرها لوقوعها في مقام الخبر
عن اسم الذات كما سيجيء الا انه يمكن الجواب عنه
بان كلامه هنا وان كان مطلقا لكن [illegible] يقيد
[illegible] وادة فيما اذا لم يكن كذلك لقرينة ذكره بعد ذلك
[illegible] انها اذا وقعت خبرا عن اسم ذات يجب كسر
الهمزة قوله وحيث وقع ان [illegible]
[illegible] السر فا تقديره لا جل التنبيه على عدم كونها

قال المص

قال المص وحيث عطفا على ما عطف عليه سابقه وهو
قوله في بدء صلة وذلك اما او لا فلتغير السياق ولما
ثانيا [illegible] كان معطوفا على خبر المبتدا اما ان يكون معطوفا
على في الابتداء وح اما ان يكون تقدير العبارة اكسر ان
اذا وقعت حيث ان ليس مطلقا ولا يخفى او اكسران حيث ان
[illegible] تكرار لفظ ان [illegible]
[illegible]
فتقدير الفعل [illegible] وح اما ان يكون هذه الجملة عطفا
على الجملة السابقة او مستانفة وانما يجب كسر الهمزة ح لما
لان جواب القسم لا يكون الا جملة وهذا فيما اذا كان
كانت في جوابه جواب القسم مع اللام اتفاقا كقولك
والله ان زيدا لقائم [illegible] واما اذا
لم يكن معها فمذهب الاكثر ايضا ذلك خلافا
وغيره للمبرد فانه جوز فيه الفتح ح ايضا وهو ضعيف قوله او
كو قال الله اني معكم [illegible] اعلم ان من المواضع التي يقع
فيها الجملة مفعول [illegible] بالقول كما في الاية الشريفة
فان جملة اني معكم مفعول لقال اذا عرفت ذلك

فاعلم انه وقع الخلاف بينهم في ان هذه الجملة هي منصوبة بمفعول مطلق او مفعول به فذهب ابن الحاجب الى الاول فقال لانها نوع خاص من القول فتكون مفعولا مطلقا نوعيا كما في قولك قعدت القرفصا فان القرفصا فيه نوع من القعود فكما تكون مفعولا مطلقا كذلك ما نحن فيه ثم رد على القائل بكونها مفعولا به بانه لو ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بالعلم في قولك علمت لزيد منطلق ولما تكون هذه الجملة مفعولا لعلمت كذلك ما هو بمنزلته وقال انه ليس كذلك لان الجملة الواقعة بعد القول هي نفس القول والعلم غير المعلوم والفرق بينهما بين وذهب جماعة الى انها مفعول به وهذا هو الظاهر ودعوى ان الجملة الواقعة بعد القول هي نفس القول ممنوعة الا ترى انه يمكن ان الاخبار عن الجملة بانها مقولة والقول غير المقول وكيف يكون هي نفس القول ثم القول وقع عليها كوقوع الضرب على زيد في ضربت زيدا فكما يكون زيدا مفعولا به كذلك ما هو بمنزلته وقياس هذه الجملة على القرفصا في قولك قعدت القرفصا قياس مع الفارق لعدم امكان الاخبار عن القرفصا بانها مقعودة لانها نفس القعود واطلاق

القول

واطلاق القول على الجملة المحكية بالقول في بعض المواضع على سبيل المجاز لا الحقيقة **قوله** فان وقع بعد وظ لكسلها تكسر بل تفتح كما اذا كان قصدت بالقول الظن اي حمل للعلم او الظن كما تقول قلت ان زيدا قائم اي علمت انه قائم او ظننت ذلك وح تفتح الهمزة كما اذا وقع بعد العلم والعلم والظن **قوله** اي موضعا هذا اشارة الى سر كسر الهمزة بعد فيما اذا وقعت ان محل جاء وهو ان الحال تكون مشتقة وفتح الهمزة يستلزم التأويل بالمصدر وهو غير مشتق ان قلت ان المصدر قد يقع حالا فليكن هذا من ذاك قلت ذلك انما هو اذا كان صريح المصدر لا المأول به وايضا ان المفتوحة مأولة مع اسمها وخبرها بالمصدر المعرفة بشرط الى التنكير **قوله** المعلقة التعليق ابطال عمل افعال القلوب لفظا لا محلا كما يجيء وانما يجب كسر الهمزة في المقام لانها لو فتحت لان لام المعلقة هي لام الابتداء ولام الابتداء لها صدر الكلام وفتح همزة ان يستلزم تسليط العامل عليها فيكون ما بعدها ثابتا ويد الفرد

نقول اعجبني انك قائم اي قيامك وانه قائم اي قيامه صح

يكون معمولا لما قبلها فيلزم ان يعمل ما قبل لام الابتداء
في ما بعدها وهو غير جائز لما عرفت ح ان هذه اللام لها
صدر الكلام وما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده
لانتفاء الصدارة ان قلت على هذا يلزم ان لا يصح قول
المص انه لذو تقى مشكل لانه لا ان قوله ذو تقى ضبلان
وان عامله في خبرها مع ان فيه لام ابتداء فلا يلزم ان
يعمل ما قبل اللام في ما بعدها قلت سنذكر الجواب عنه
بعد قول المص وبعد ذات الكسر تصحب الخبر فانتظر **قوله** مررت
برجل انه فاضل بكسر الهمزة لان مع الفتح يفسد المعنى
اذ يصير التقدير مررت برجل فضله والفضل امر معنوي
غير صالح للمرور عليه **قوله** فالحكم بوجهين ~~[illegible]~~
اعلم ان الضمير في نحو قول المص مع قطع النظر الى البيت اما يعود نفسه
الى بعد في قوله بعد اذا فجاءة ~~[illegible]~~ او الى
همزة ان المدلول عليه بالمقام وكلاهما غير جائز اما الاول
فلان المعنى يكون [illegible] بعد اذا فجاءة نحو بوجهين
وهو غير مراد بل المراد همزة ان بعد اذا الجنسية الفجائية ثبتت
بالوجهين من الفتح والكسر واما الثاني فان معه ~~وان كان المعنى~~
لا المعنى بعدم
وان كان [illegible]

وان كان المعنى صحيحا لكن مقتضاه الى ق علامة التانيث
في الفعل اي نمى ولهذا غير الشارح اسلوب كلام المص
فقال اولا فان وقعت وثانيا فالحكم بوجهين نمى والضمير
في نمى يعود الى الحكم في قوله فالحكم ~~[illegible]~~ والالف
واللام في فالحكم عوض عن المضاف اليه اي ان وقعت ان
بعد اذا الفجائية او بعد قسم لا لام بعده فحكم همزة ان نسب
عن الوجهين من الفتح والكسر **قوله** وفتحها على انها مؤولة
بالمصدر فيكون التقدير في المثال المذكور فخرجت فاذا
قيامك ~~[illegible]~~ ثابت ولا بد من تقدير الخبر لان اذا التي
المفاجاة لا تدخل على المفرد بل يجب دخولها على الجملة
~~[illegible]~~ الاسمية كما صرح به ابن هشام وغيره وقيد على تدخل
على الاسمية والفعلية وقيل على الاسمية والفعلية واذا
كانت ~~[illegible]~~ مقترنة بقد **قوله** حلفت انك كريم فيجوز
كسر الهمزة على انها واقعة موقع الجملة وفتحها على انها مأولة
بالمصدر اي حلفت على كرامتك لما ذكرنا سابقا من انه
اذا كان الخبر مشتقا يكون المصدر المأول من لفظه **قوله**
مع كونها تلو فا الجزاء الظاهر من الشارح انه صرف الظرف

ولكن [illegible]

متعلقا بقوله بعد يجوز كسرها اي يجوز كسر همزة ان مع كونها
تلو فاء الجزاء انما ضعف ذلك دفعا للتوهم الذي ربما يتوهم
من كلام المص وهو ان يكون قوله مع تلو فاء الجزاء قيدا
لقوله او قسم فيكون المعنى على هذا ان جواز الفتح والكسر في ان
الواقعة بعد القسم الذي لا لام بعده مشروط بكون القسم
واقعا تلو فاء الجزاء وهو مع فساده في نفسه لم يفد
تمام المطلوب قوله على معنى فهو غفور رحيم اذ قبل دخول
ان كان كذلك مع الفتح ايضا يكون قوله فالمغفرة حاصلة
اشار بذلك الى لزوم كون ما بعد ان جملة وان فتحت
همزتها وذلك لان جزاء الشرط لا يكون الا جملة اما كونه
جملة مع كسر الهمزة فواضح واما مع الفتح فانها وان كانت
مع معموليها بتأويل المفرد لكنه يكون مبتداء محذوف الخبر
كما قدره الشارح او خبر مبتداء محذوف فتكون جملة واقعة جزاء الشرط ولذا
دخلت الفاء عليها ثم انه اذا وقع اسم الشرط
قوله وقعت فيه ان خبرا عن قول
وخبرها قول وفاعل القول واحد اعلم ان الرابع من المواضع
التي يجوز فيها فتح الهمزة وكسرها هو ما اذا اجتمع فيه الشروط

الثلثة

بسم الله خير الاسماء

الثلثة المذكورة ان قلت ان الشرط الاول من الشروط
المذكورة ليس بموجود في مثال المتن لان ان ليست فيه
خبرا عن قول بل عن لفظ الخير وهو غير القول قلت ان فيه
وان وقعت خبرا عن لفظ الخير لكنه مضاف الى القول
والخير اذا اضيف الى لفظ الى شئ يكون هو من جنس ذلك الشئ كما تقول خير الناس فان
خير الناس ناس وكذا خير الماء ماء وخير الصوم صوم
وهكذا فيكون خير القول قولا اذا علمت ذلك فنقول
انه اذا فقد احد هذه الشروط بان لم تكن
ان خبرا عن قول او لم يكن خبرها قولا او لم تكن فاعل القولين
واحدا لم يكن فيها الحكم المذكور من جواز الفتح والكسر جائزا
اما الاول فكما تقول عملي اني احمد الله يجب فيه فتح
ان لكونها خبرا عن اسم المعنى غير قول وقد تقدم انه
لو كان كذلك يجب فتح الهمزة واما الثاني فنحو قولي
اني الله صادق يجب فيه كسر الهمزة لان الجملة محكية وقد تقدم
ان الجملة المحكية بالقول يجب فيها كسر ان وكذلك اذا
كان فاعل القولين مختلفا نحو قولي ان زيدا يحمد الله

فان ان فيه ليست خبرا عن قول
فنحو

واحدا

فيجب كسر الهمزة لما مر من ان الحكاية بالكسر ولا يجوز الفتح لفساد
المعنى اذ على تقديره يكون المعنى هكذا قولي حمد زيد الله ولا يخفى
فساده اذ حمد زيد غير قائم بالمتكلم فكيف يسنده المتكلم
الى نفسه **قوله** نحو كنا ندعوه من قبل انه هو البر الرحيم
فالكسر على انه تعليل مستأنف بيان كانه في المعنى جواب
عن سؤال مقدر تقديره هو انهم لما قالوا انا كنا من قبل
ندعوه كانه قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم
وبالكسر قراءة في الاية غير نافع والكسائي من القراء السبعة
والفتح على تقدير لام التعليل اي كنا ندعوه
من قبل لانه هو البر الرحيم وبه قرأ نافع والكسائي **قوله**
ولعدم ذات الكسر الخ ان قلت لم خصص ذات الكسر
بالذكر قلت لعدم جواز دخول لام الابتداء على خبر
ان المفتوحة وذلك لما ذكروا من ان وضع لام الابتداء
لتاكيد الجملة وقد عرفت ان المفتوحة مع معمولها
مأولة بالمفرد وهو مناف للاصل وضع اللام اذا
عرفت ذلك فاعلم ان ما ذكره هنا هو ان خبر المكسورة
لا يخلو اما مفرد او مثبت وعلى الاول لا يجوز دخول

خبر خبرهم

حاصل جم

دخول اللام فيه مطلقا فعلا كان او اسما وعلى الثاني
فلا يخلو اما ان يكون الخبر اسما او فعلا وعلى الاول
يدخل عليه اللام مطلقا سواء كان مفردا او جملة
ولهذا اتى الشارح بالمثال الاخر ولم يكتف بالمثال
الذي ذكره المصنف وعلى الثاني لا يخلو اما ان يكون فعلا
مضارعا او ماضيا فان كان الاول يجوز دخول اللام فيه
ايضا وان كان الثاني لا يخلو اما ان يكون متصرفا او غير متصرف
والثاني يجوز دخول اللام فيه ايضا والاول لا يخلو اما ان يكون
مع قد او بدونها والاول يجوز الدخول ايضا والثاني
واما الثاني فلا يجوز ان تدخل فيه اللام **قوله** اخرت الى
الخبر لان القصد بها التاكيد وان للتاكيد فكرهوا الجمع بينهما
المقصود من هذا الكلام دفع الاعتراض الوارد في المقام
تقريره هو انه قد اشتهر بينهم ان حرف الاستفهام ان ما قبل
ما يقتضي الصدارة فما قبله لا يعمل فيما بعده وقد جرى بحث الاستدلال
بذلك على لزوم كسر ان اذا وقعت بعد افعال القلوب قبل التعليق
علق باللام المعلقة وعلى هذا نقول ان مقتضى ذلك عدم جواز
دخول هذه اللام في خبر ان ايضا لانها عاملة في خبرها فيلزم

فلو كان دخول اللام في خبر ان جائزا لزم ان يعمل

ما قبل لام الابتداء فيما بعدها مع ان لها صدارة تقرير الجواب

هو انا نسلم ان لام الابتداء لها الصدارة لكن لا نسلم ان ما قبلها

عمل فيما بعدها لان في ان زيدا لقائم كان في الاصل لان

زيدا قائم لكن لما كان كل من اللام وان للتاكيد كره الجمع بينهما

مع ان لهما الصدارة فاخرت الى الخبر وهذه اللام في خبر

وان كانت في خبر ان لكنها في نية التقديم ان قلت انه لو كان

الامر على ما ذكر لكان ينبغي ان يؤخر ان لا اللام مع ان التاكيد كان

ممكنا اي تقديم تاخير ان وابقاء اللام في محلها قلت انه

غير ممكن لان ان عاملة والعامل حقيق بالتقديم على غيره ولانها

ضعيف العمل فلا يجوز تاخيرها عن معمولها فلا بد ان اخر تاخير اللام

او حذفها والحذف غير جائز لان الغرض من الاتيان بهما

التاكيد ومع الحذف ينتفي ذلك فيتعين التاخير وهو المطلوب

يتنافيم

قوله ان زيدا لابوه فاضل قدر النكتة في ذكر هذا المثال

قوله وعليها ان كان غير ماض كونه زيدا ليرضى وذلك

حرمان

لان لام الابتداء حقها ان يدخل على المبتدء ولما

كان له مشابهة بينه وبين المبتدء مشابهة يجوز ان

بسم الله

تدخله لاجل تلك المشابهة والمضارع له مشابهة بالمبتدء

فيجوز ان تدخل اللام لاجل ذلك بخلاف الماضي في الخبر

المنفي ايضا اذا كان مضارعا وقد مر آنفا انه لا يجوز فيه

دخول اللام لانا نقول ان الموضع المقتضي لدخول اللام وان كان موجودا

فيه لكن المانع ليس بمفقود وذلك لما صرح بعضهم بان اللام للتقرير

والاثبات والنفي للرفع والازالة وبينهما تنافي وكذا اذا كان

ماضيا غير متصرف لكونه حينئذ يشابه الاسم المبتدء في عدم

التصرف ولذا دخل عليه اللام واما الفعل الماضي المقترن بقد فانه لكنه لصاحب

لما كان غير متصرف شابه الاسم

مشابه الفعل المضارع لكونه قد يقرب الماضي من الحال فيصير مع قد بشبهه

الماضي كالمضارع فيدخل عليه اللام **قوله** مع كون قد قبله لما

كان قول المص مع قد ظرفا في محل الحال لفاعل يليها وكان المعنى

انه يجوز دخول اللام حال كون ذلك الماضي مع قد وهذا كان صادقا

كقولك ان زيدا قام وقد ذهب

على كون قد قبل الماضي وبعده ان يلي الفعل الماضي المتصرف

والحكم كان مختصا بالاول قيد اطلاق كلام المص بان

قوله حال كونها معمول الخبر اعلم ان الاحتمالات المتصورة جواب لما

في العبارة في عبارة المتن ثلث الاول ان يكون قوله معمول

الخبر صفة للفظ الواسطة في قوله ونصب الواسطة

نوقف ... الثانية

والتام وان يكون بدلا منه والثالث ان يكون حالا عنه وقد صرح
الشارح بالاخيرين منها على عدم جوازه عنده اما عدم جواز
الصفة فلان شرطها المطابقة مع الموصوف وهنا ليس
كذلك لان لفظ الواسطة معرفة ولفظ المعمول نكرة ان قلت
انه وان كان نكرة لكنه اضيف الى المعرفة ولكلاسم
والمضاف الى المعرفة معرفة قلت هذا انما يسلم اذا لم يكن
الاضافة لفظية واما اذا كانت فلا تفيد التعريف
وان اضيفت الى المعرفة واما عدم جواز كونه
بدلا فلان المبدل منه في حكم السقوط فيكون مفاد الكلام
انه تصحب اللام المعمول الخبر وهو باطلاقه غير صحيح لما مر ان
المعمول اذا تأخر لم يجز عنه دخول اللام عليه
ولم يبق الا ان يكون حالا ولهذا نبه الشارح عليه قوله
ولا تدخل على المعمول اذا تأخر وذلك لما عرفت ان من حكم
هذه اللام كان حقها ان تقع في اول الكلام لكن رفعنا
اليد عنه في المقام لمانع فينبغي ان يقتصر على قدر ما يرفع
به المانع وهو اذا كانت دخلت على الخبر مع تقدم الاسم
او على الاسم مع تقدم الخبر او على معمول الخبر اذا كان متوسطا

اذا كان الخبر صالحا لدخول اللام بان لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا غير مقرون بقد قوله

واما اذا كان

واما اذا كان متأخرا فلا دليل على جواز دخولها فيه فبقي
[illegible] فينبغي ان لا تدخل عليه [illegible] لئلا يبطل حقها
كله لتأخرها عن جزئي الكلام الذين هما العمدتان قوله كما
افهمه من كلام المص هكذا وجدت العبارة في النسخ التي
رأيناها ويجب ان يكون كلمة من فيها زائدة فيكون التقدير كما
افهمه كلام المص وهذا وان لم يجوزه سيبويه الا في النفي
الا ان الاخفش جوزه في الاثبات ايضا واستشهد لذلك بقوله
تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وتحقيقه في باب حروف الجر ان شاء الله
ويجب ان يكون افهمه من صيغة المتكلم وتخصيصه بنفسه لاختصاصه
ان يكون بين الشراح في دلالة كلام المص عليه كلام وكانت
[illegible] عند الشارح فنسب الدلالة الى فهمه لذلك قوله ولا على
الخبر اذا دخلت على المعمول المتوسط وذلك لما مر من اجتماع حرفي التأكيد
قوله لكونه فاصلا بين الخبر والصفة اي فارقا بينهما
اذ قولك زيد هو العالم يجب ان يكون لفظ العالم فيه صفة
لزيد فينتظر السامع الى الخبر فلا يجب ان يكون خبرا عنه فأتيت
بالفصل للتنبيه على انه خبر لا صفة فيكون فارقا بينهما عند
البصريين واما الكوفيون فيسمونه عمادا لاعتماد [illegible]

والمص وغيرهما

الى نسبة الخبر الفصل

الظلام عليه اذ لو لم يكن لا التبس الصفة لما را ولكونه حافظا
لما من حقه ان يسقط عن الخبرية كالحائط الحافظ للبيت من السقوط
هذا في توضيح العبارة اذا عرفت هذا علم ان في قوله لكونه
فاصلا بين الخبر والصفة على اطلاقه نظرا اما اولا فلانه كثيرا
ما يتوسط الضمير الفصل مع انه غير فارق بين الصفة والخبر وذلك
كقوله تعالى كنت انت الرقيب عليهم وانك انت علام الغيوب وانك
انت الغفور وانه هو الغفور الرحيم وغير ذلك من الايات
وغيرها والضمير في الاية المذكورة ليس بضمير فاصل بين الخبر والصفة
لان الفصل فرع الالتباس وهنا مفقود [illegible] لان
الضمائر لا توصف ولهذا عدل عن خط ابن هشام في المغني عن
هذا التعبير فقال وذكر التابع اولى من ذكر اكثرهم الصفة
وفيه ايضا نظر لان ذكر التابع وان كان ينفع في الاية المذكورة
ولكن لا لانه لا يجدي نفعا في كثير من المواضع كان ولهذا
وذلك كقوله تعالى وانك لانت الحليم الرشيد وانه هو الغفور الرحيم
وانك انت الغفور وغيرها مما لا يكون الضمير فيه من المواضع
وكونه على الصفة كذلك لا يمكن حمله على التابع ايضا وذلك
لان التابع انما يتبع المتبوع في اعرابه وهنا ليس كذلك

اقول

اقول وفيه ايضا نظر لانه لا التباس في الاية التي ذكرها
بين الصفة والخبر كذا لا التباس بين التابع والخبر اصلا
لان لفظ الرقيب منصوب بخبر كنت فيعلم منه
انه خبر لا تابع لكون التابع مطابقا للمتبوع في اعرابه
نعم يتوهم التابع اذا وقع هذا الضمير بين المبتدأ والخبر او بين
[illegible] وما اذا وقع بين معمولي افعال الناقصة والحروف
المشبهة بالفعل [illegible] فلا التباس فلا سواء قلنا ان الضمير
فارق بين الصفة والخبر او بين التابع فلا مغايرة بينهما اصلا
لوجود ما يدل على عدم جواز كونه صفة ولا تابعا وهو اختلاف الاعراب
وتحقيق المقام هو ان يقال ان الكلام لا يخلو اما ان يظهر
او لا يظهر اعرابه السامع او الناظر وعلى التقديرين اما ظهور
الاعراب او عدمه وعلى الاول لا التباس مطلقا سواء قلنا
بين الصفة والخبر او التابع والخبر فلا وجه لما ذكره ابن هشام ولما
في الاية المذكورة واما على عدم ظهوره [illegible] ما ذكره فانه اذا لم يكن لفظ
الرقيب في الاية المذكورة تابعا لكنه خبر معلوم لانه اذا كان غير الضمير تابعا
في كنت الخ فلو كان احد التوابع اما الصفة فلعدم [illegible] جوازها
[illegible] واما البدل فكذلك لانه لا يبدل الظاهر من الضمير بدل
الكل من الكل

الفعل بالفعل واما الثالث فلكونه لانه اما معنوي او لفظي
والاول بالفاظ معينة بحسب المقام منها والثاني بتكرير اللفظ وبين
ايضا ما يعطف النسق وكذا عطف البيان والعطف النسق
ويمكن ان يقال ان تسميته بضمير الفصل لكونه فاصلا بين الخبر والصفة
او التابع في الجملة وذلك فيما اذا وقع بين المبتدا والخبر او غيره
مما يقع فيه الالتباس فلا يلزم كليته وهذا يكفي في وجه التسمية وان
كان في بعض المواضع لا التباس فيه لم يوجد فيه التباس ان قلت
اطلاق القول في التباس الخبر بالصفة بين المبتدا والخبر ايضا ممنوع
لان الخبر قد يكون نكرة والمبتدا معرفة فلا التباس في ذلك الحال فحق
لو قلت قلت هذا السؤال منشاه عدم الاطلاع بما اشترطوا ما قبل ذلك
الضمير وما بعده فها انا اذكرها حتى يعلم الجواب [illegible] هذا الاطراد
فاقول ان فيما قبله شرطين احدهما ان يكون مبتدا في الحال كما في قولك
زيد هو القائم وقوله تعالى اولئك هم المفلحون وغيرهما او في الاصل
كما تقدم في الايات الكثيرة المذكورة وعند الاخفش يجوز وقوعها
بين الحال وصاحبها كجاء زيد هو ضاحكا والشرط الثاني ان يكون
معرفة كما تقدم في الامثلة المذكورة وعند الفراء وهشام وقوعها
بعد نكرة نحو ما ظننت احدا هو القائم وفيما بعده ايضا شرطان

بسم الله خير الاسماء

ان يكون معرفا باللام كما تقدم في الامثلة او ما اشبه المعرف
باللام كافعل التفضيل اذا استعمل مع من ووجه الشبه
بين افعل التفضيل [illegible] وبين الاسم المعرف باللام انه
ان يخصص الاول [illegible] بتعريفها معنى اعني في متعلقه من
به ومتحدة معه كما ان تخصيص الثاني وهو ذو اللام [illegible]
متحدة معه ولان افعل التفضيل اذا استعمل مع من
يكون كالمعرف بالالف واللام [illegible] في انه كما لا [illegible]
الالف واللام الا [illegible] لكن افعل التفضيل فانه اذا [illegible]
مع من [illegible] الالف واللام لان استعماله اما بالالف
واللام او من او بالاضافة ولا يجمع اثنان منها
في استعمال واحد ومثال ذلك قوله تعالى ان ترن انا
اقل منك مالا وولدا وعن الجرجاني انه يجوز كون ما بعد
هذا الضمير فعلا مضارعا [illegible] منه قوله تعالى انه هو
يبدئ ويعيد وجوابه ان الضمير هنا ليس بفصل بل مبتدا
والفعل خبره والجملة خبر ان وعن [illegible] انه اجاز وقوع
هذا الضمير بين افعل التفضيل [illegible] زيد
هو افضل من عمرو [illegible] بعضهم [illegible] وقوعه قبل

ومثله قوله وكلا ولئك هو [illegible]

قبل مثلك وغيرك كما اذا قلت زيدا هو مثلك وهو غيرك
وعن بعض لعضهم ايضا تجويز وقوعه قبل المضاف
الى المعرفة نحو ان شئت [illegible] ايا ما
اخوك وعن بعضهم ايضا تجويز وقوعه قبل العلم نحو انى
انا زيد وهو ظاهر ابن هشام في المغنى نحو انى انا زيد
وقال انه الائمة وفاضل الائمة بعد نقل من الاقوال
والحق ان كل هذا فيما لم تثبت صحتها بينة من قران
وكلام [illegible] ولو قوله تعالى انى انا اخوك ليس بنص
اذ يحتمل ان يكون انا مبتدأ ما بعده خبره والكلام ان
بل لو ثبت ذلك في كلام يصح الاستدلال به نحو ما اظن احدا
هو مثلك وكان خير من زيد هو افضل من عمرو ورايت زيدا
هو مثلك او غيرك وكان مثلك هو مثل زيد وكنت
انا اخاك وظننتك انت زيدا انتصب ما بعد الضمير
المذكور في ذلك علمنا بكونه فصلا ولا تثبت ذلك بمجرد
القياس والقول الضمير ليس بلازم حتى ينبغي ان يقتصر على
موضع السماع ولم يثبت الا في معرفتين وثانيهما
ذات اللام او بين معرفة وافعل التفضيل كما ذكره

مرتوق به م

ضميره

ونكرة وم

لنحو م

بسم الله

سيبويه انتهى كلامه وجوز بعضهم والشرط الثالث ان يكون
ما بعده ضرا في الحال او في الاصل كما وقد تقدمت الامثلة
[illegible] وحيث قد تم الكلام الى ذكر شرائط ما يعتبر فيما
ما قبل هذا الضمير وما بعده فلا بأس بتكميل الكلام وتتميم المقام
بالكلام فيه واقول ان الكلام فيه يقع في مقامات
الاول في ذكر ما يعتبر في الضمير نفسه والثاني في فائدته
والثالث في انه هل له محل من الاعراب ام لا اما الاول
فنقول ان المعتبر في نفسه ايضا شيئان احدهما كونه
ضميرا بصيغة ضمير المرفوع فلا يقال زيد اياه الفاضل وانت
اياك الكاتب واما انك اياك الفاضل فجائز عند البصريين
على البدل وعند الكوفيين على التوكيد وذلك لان
هذا الضمير كما عرفت [illegible]
بالضمير [illegible] في [illegible]
[illegible] في الغير [illegible]
[illegible] لفظا معينا وكذلك [illegible]
والثاني المطابقة في نفس الضمير هو ان يكون ذلك
الضمير مطابقا لما قبله في الافراد والتثنية
والجمع [illegible] وفروعها والحضور والغيبة
والتذكير

فينبغي ان نختم ص

والتكلم م

والغيبة والتكلم فلا يقال زيد هما القائم ولا هند هو القائم والزيدان هو القائم ولا زيد انت القائم ولا انك هو القائم وهكذا ... لم يكن مطابقا لما قبله فان كان مفردا ... او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا فكذلك الضمير ايضا وذلك لان هذا الضمير كان معناه في الخبر ... **اما المقام الثالث** فنقول ان فائدته **كما** تقدم من كونه فارقا بين الصفة والخبر **والثاني** التاكيد لان معنى قولك زيد هو القائم زيد نفسه القائم فيفيد التاكيد في الحكم المذكور وما ذكره ابن الحاجب من ان المراد من التاكيد اما بحسب اللفظ او معنوي وكلاهما غير جار في المقام الا ان الاول فظاهر لان اعادة اللفظ بعينه ... وما الثاني فلانه بالفاظ محصورة ليس المقام منها فضعفه ظاهر لان المراد من التاكيد في المقام ليس التاكيد الذي هو احد التوابع بل المراد من التاكيد كالتاكيد الذي في قولهم ان واللام للتاكيد اي تاكيد الحكم الذي هو مدلول مدخولها **والثالث** الحصر وهذه الفوائد الثلث قد تجتمع في محل واحد

والثاني

على ما حكاه عنه

فائدة ضمير الفصل

كما في قوله

كما في قوله تعالى انا الله وقوله تعالى وانه هو الغفور الرحيم وانك انت الغفور وكنت انت الرقيب فان فائدة الضمير في هذه الايات الحصر والتاكيد لا الاعلام بان ما بعده خبر لا صفة اذ احتمال الصفة هنا مدفوع لا عرفت من ان الضمائر لا توصف **واما المقام الرابع** فاعلم انه قد وقع الخلاف بينهم في انه هل له محل من الاعراب ام لا ويتفرع عليه انه اسم او حرف ... انه ... لا محل له ثم نقل عن اكثرهم انه حرف ... لان الحرف لا محل له من الاعراب وعن الخليل انه اسم وفيه اشكال لان الاسم الواقع في التركيب لا بد له من محل من الاعراب وهذا الاشكال وارد في اسماء الافعال ايضا هذا عند البصريين واما الكوفيون فالمحكي عنهم انهم يجعلون له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله فان ضمير المرفوع قد يؤكد به المرفوع والمجرور كما تقول ضربتك انت ومررت بك انت وفيه نظر لانه على فرض التسليم انما يصح اذا كان ما قبله ضميرا واما اذا لم يكن كقولك كان زيد هو القائم فلا لان المضمر لا يؤكد به المظهر ... وحكى ابن هشام عن الكسائي انه قال

اولئك هم المفلحون فان فائدته الاعلام بان ما بعده خبر لا صفة والتاكيد والحصر وقد تفترق كما في قوله تعالى

فذهب البصريون الى انه

وهو مناسب لقولهم بعدم المحل له

... ابن هشام ...



محله الجر بالبدل وفيه ايضا نظر لانه يخرجهم لانا لم نر احدا
يتبع ما بعده في الاعراب وبه صرح بعض الائمة ايضا وعلى قولهم
فيكون ما بعده محله بين المبتدأ والخبر الرفع وبين مفعولي
ظن النصب عند الجميع واما بين معمولي افعل ابتداء فقضية
رفع عند الكوفيين ونصب عند الكسائي وسيجيء وعلى ذلك
بين معمولي ان ويمكن ترجيح القول بالحرفية بناء على ما عرفت
من ان فائدة رفع الفصل الخبر الذي يعلم بالوصف وهو معنى الحرفية
اعني افادة المعنى في غيره فيكون وكونه اسما في وقت لا ينافيه
[illegible] ونحوه كما في الخطاب
فانه كان اسما في وقت لكن لما تجرد عن معنى الاسمية وطرأ
وطرى عليه معنى الحرفية [illegible] اعني افادة المعنى في غيره
صار حرفا وكذلك الفاء كون الضمير الاسمية الذي
عند مخاطبه واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا
مع كون التنبيه على ان المشار اليه بعيد او متوسط على
الخلاف الذي عليهم ان قلت انا نسلم ان هذه الصيغة على
معنى في الغير مسلم لكن نمنع كون كلما دل على معنى في غيره حرفا
الا ترى ان [illegible] اسماء الاستفهام وكذا اسماء الشرط

تدل كل واحد منهما على معنى في الغير مع انهما اسماء قلت
لتحقيق ذلك هو ان الحرف ما لا يدل على معنى في الغير
ظاهر صرح به بعض الائمة في تعريف الحرف وعلى هذا نقول
ان اسماء الاستفهام والشرط وان دل كل واحد
منهما على معنى في الغير لكن دل على معنى في نفسه ايضا
ولاجل ذلك صار اسما بخلاف ما نحن فيه من قبيل الاول
لا الثاني كما يظهر عند التامل تتميم في بيان
اعلم ان الاصل في كل لفظ ان يكون مستقلا في معناه
والحكم بلغوية اللفظ ولو في بعض الوجوه خلاف الاصل
وعلى هذا نقول انه انما يتعين فصلية هذه الصيغة
اذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعدها منصوبا
نحو كان زيد هو المنطلق او اذا دخلها لام الابتداء
وانتصب ما بعدها وان كانت بعد مضمر نحو انك كنت
لانت الكريم واما اذا كان بعد اسم ظاهر وكان
ما بعدها مرفوعا فلم يجب فيه الحكم بكونه فصلا بل يجوز ذلك
لجواز كونه مبتدأ وما بعده خبره والجملة خبر كان وكذا
اذا كان قبلها ضميرا ولم يدخل على هذه الصيغة
اللام م

لجواز كونها موكد الضمير لا بدلا للضمير المذكور فانه قد
يوكد المتصل بالمنفصل المرفوع وعلى هذا قوله انك
لانت الحليم لا يجوز ان يكون تاكيدا لوجود اللام
لكن لا يتعين الفصلية ايضا لجواز كون لانت مبتدا
الحليم خبره والجملة خبره من هنا متعين لما عرفت
ولكن نقل عن بعض العرب انه يجعل هذه الصيغة مبتدا
دائما ولا ينصب ما بعده ولو في باب ظن وما الحق به وكان
كما روي عن قراءة غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون القراء
بناء على ان هم مبتدا والظالمون خبره والجملة خبر كان
وكذا في قوله تعالى ان ترن انا اقل بالرفع وكذا قوله عليه السلام
كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان
يهودانه وينصرانه على احد الاحتمالات [illegible] للاوله
ابواه اسم [illegible] يكون وهما مبتدا واللذان
يهودانه خبره والجملة خبر كان [illegible]
يكون [illegible] لنكنه ضمير شان
في يكون [illegible] وابواه مبتدا والجملة [illegible]
خبر يكون [illegible] الى المولود [illegible] حتى يكون ابواه هما الذين [illegible]

وروي فابواه [illegible] يولد على الفطرة

وعلى التقديرين انه يكون هما فصلا

بسم الله خير الاسماء

قوله اي لتقدم ان في احد الجزئين هذا دليل على احتمال زيادة
ان اللام الزائدة في قوله لما احق احسن ما زيدت وذكر
لفظة اي في قوله اي لتقدم ان للتنبيه على ان [illegible] كلامه لا في
ابن ناظم **قوله** الزائدة التقييد بالزيادة للتنبيه على انها
لو لم تكن زائدة [illegible] لم تبطل عملها كقوله تعالى انما حرم عليكم
الميتة [illegible] رفع الميتة كما حكي [illegible] العطاردي [illegible]
في لفظة ما موصولة والعائد محذوف اي ان الذي وان عاملة [illegible]
حرم الله تعالى عليكم هو الميتة وكذا في قوله تعالى ان ما عند الله
هو خير لكم اذ يصدق ان ما متصلة بان مع انها عاملة
لعدم كون لفظة ما في الآية زائدة بل اسم باتفاق وكذا في
قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وغير ذلك
من الآيات ثم ان المشهور بينهم ان ما هذه حرف
وعن درستويه ان ما [illegible] اسم مبهم بمنزلة
ضمير الشان في الابهام وان الجملة بعدها [illegible]
مفسرة له او مخبر بها عنه وفيه نظر لان هذه لفظة
ما لا تصلح للابتداء بها ولا الدخول [illegible] غير ان واخواتها
عليها فلو كانت اسما [illegible] بمنزلة ضمير [illegible] ان
الشان [illegible]

انما يصح الابتداء به ولهذا لم يدخل عليه غير ان
واخواتها من النواسخ فتامل قوله لزوال اختصاصها
بالاسماء وفيه نظر لانه ليس من جزء الحروف الا بعد اختصاصها
بالاسماء فقط وليس كذلك وقد تقدم ان لهذه الحروف
شباهة بالفعل من وجوه متعددة فمن جملتها اختصاصها
بالاسماء وفقده لا يستلزم لسبب وصل ما بها المستلزم
فقد غيرها من وجوه المشابهة الا ان يدعى ان عمل هذه
الحروف انما هو لاجل اجتماع مجموع ما تقدم من وجوه
المشابهة ومع فقد البعض يبطل العمل لانتفاء
المجموع بشرط العمل لكنه دعوى مجردة عن الدليل الا ترى
ان ما النافية تعمل عمل ليس مع انها تشبه ليس من جهة واحدة
وهي افادتها النفي فليكن في المقام ايضا شرط العمل
وجود شيء منها وان لم يجتمع الجميع [illegible] فالاولى
[illegible] مبنى ذلك على الاستعمالات والمحاورات قوله
وقس عليه البواقي اي الباقي من الحروف المشبهة بالفعل بعد ليت
فتقول انما زيد قائم ولعلما زيد قائم وكانما زيد قائم وهكذا قوله

وروى بالوجهين اي الاعمال والاهمال ويظهر اثرها في لفظ الحمام فانه على الاول منصوب لان يكون تابعا لاسم ان وعلى الثاني مرفوع لان يكون تابعا للمبتدا ويحتمل على الرفع ان يكون ليت عاملة ايضا بناء على كون لفظة ما موصولا لكن يلزم على هذا حذف صدر الصلة المرفوع مع عدم الاطالة فتامل قوله

وروى بالوجهين اي الاعمال والاهمال ويظهر
اثرهما في لفظ الحمام فانه على الاول منصوب لان
يكون تابعا لاسم ان وعلى الثاني مرفوع لان يكون تابعا
للمبتدا ويحتمل على الرفع ان يكون ليت عاملة ايضا
بناء على كون لفظ ما موصولا لكن يلزم على هذا حذف
صدر الصلة المرفوع مع عدم الاطالة فتامل قوله
وقيل على محلها مع اسمها والقائل الزجاج والزمخشري
وكان الباعث لهما على ذلك هو انه لو كان معطوفا على
محل اسم ان فقط يكون هو فقط مرفوع المحل فيكون هذا
الاسم بالنظر الى محله مبتدا وهو غير جائز لان المبتدا
على ما تقرر هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية واسم
ان ليس بمجرد عنها وفيه نظر لانه لو كان معطوفا على
محل اسم ان واسمها يكون مجموعها مبتدا وهو غير جائز
لان المبتدا ايضا هو الاسم المجرد ومعلوم ان مجموع ان
واسمها ليس اسما وعدم تجرد اسم ان عن العوامل مسلم
لكنه مع ملاحظة النصب واما مع ملاحظة الرفع فان

العامل كالمنعدم بالنسبة اليه فلا دلالة على القول بالعطف انما هو القول الاول وهو كونه معطوفا
على محل اسم ان فقط لانه كان مرفوعا قبل دخول
ان عليه وبعد دخولها وان صار منصوبا لفظا لكنها
لما كانت غير مغيرة لمعنى الجملة اصلا بل انما تفيد تاكيد
معناها كان وجودها كعدمها فيبقى اسمها المنصوب
لفظا مرفوعا محلا فيعطف عليه بالرفع بالنظر الى ذلك
المحل واما كون ان مع اسمها مرفوع المحل فليس عليه دليل
ظاهر مع انك قد عرفت انه لا يجوز ان واسمها ليس
اسما ومعلوم ان المبتدا لا يكون الا اسما قوله
لازم

الضمير قلت الملخص مراده اما في مثل ان زيدا قائم وعمرو فلانه
وهو كون عمرو معطوفا على الضمير في المشتق واما في مثل
البيت المذكور فمراده ان المعطوف عطف على الضمير المستكن
في الظرف لكن يرد عليه انه يلزم على هذا العطف على الضمير المستتر
المتصل بدون التاكيد او الفصل وهو اما غير جائز
او ضعيف فتامل قوله واجازه الكسائي مطلقا
والفراء اي سواء كان الاعراب في الاسم ان خفيا او ظاهرا
والفراء بشرط خفاء اعراب الاسم وذلك
مبني على ما تقرر عندهما لاشتراطهم في جواز العطف على المحل وجود
المقتضي ومن عدمه لا عمل لهم ان في الخبر بل يقولون ان هو
مرفوع بما كان قبل ان واستدلا على جواز هذا العطف بقوله
تعالى في سورة المائدة ان الذين امنوا والذين هادوا
والصابئون والنصارى من امن منهم بالله واليوم
الاخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون لان قوله
تعالى والصابئون مرفوع مع كونه معطوفا على اسم ان قبل مضي
الخبر وبقولهم انك وزيد ذاهبان واجيب اما عن الاية
فبوجوه الاول ان قوله والصابئون مرفوع على الابتدائية

وخبره محذوف بدلالة خبران عليه والتقدير ان الذين آمنوا والذين هادوا ومن آمن منهم بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم والصابئون ايضا كذلك والخبر وان كان مقدما على خبر ان لكنه في نية التأخير والنكتة في تقديمه هي التنبيه على ان الصابئين اي الذين خرجوا عن الاديان كلها يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل فغيرهم بطريق اولى والثالث هو ان خبر ان محذوف وان الواو والصابئون مبتدأ ايضا وفلا خوف عليهم خبره والتقدير ان الذين آمنوا والذين هادوا مأجورون او مغفور لهم فلا خوف عليهم والصابئون والنصارى من آمن منهم بالله الآية وعلى التقديرين يكفي عطف الجملة على الجملة لكن على التقدير الاول يلزم تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها والثالث هو الذي في الاية التي بعد حرف الجواب بمعنى نعم والذين مبتدأ والصابئون عطف عليه ومن آمن خبر اما بدل من الذين او مبتدأ ثان على ما مر والرابع هو ان قوله والصابئون منصوب معطوف على اسم ان والنصب ظاهر بالياء

قوله بالواو

قوله بالواو وكذا قيل قوله بشرط تقدم علم عليها والظاهر ان هذا الشرط لاجل كون علم من افعال القلوب يحتاج الى مفعولين فاذا وقعت ان المفتوحة بعد علم تكون هي مع ما بعدها بتأويل الجملة فاشبهت ان المكسورة في كون بعدها جملة فيثبت لها حكمها بخلاف ما اذا لم تقع بعد علم فانها مع معمولها بتأويل المفرد فلم يثبت لها حكم المكسورة وهذا الشرط مع اجرائهم لكن كالمكسورة وعدم تجويزهم في سائر اخواتها قرينة على ان تجويزهم هذا العطف فيما جوزوه لاجل بقاء معنى الابتداء وكذا عدم تجويزهم فيما لم يجوزوه لاجل عدم بقائه قوله كقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق لما احتجنا الى ذكر هذا البيت فلا بأس بتوضيحه بصرف الهمة الى توضيح معناه وتركيبه بتمام الاشارة فاقول هذا البيت لبشر بن ابي خازم بالخاء والزاء المعجمتين على ما قيل وقبله اذا جزت نواصي آل بدر فادوها واسرى في الوثاق القيد والجز هو القطع نواصي جمع ناصية موصوفة يعني اذا جزت الصوف بالفعل اجزه جزا اذا قطعه والفعل بالكسر الميم وفتح الجيم الجلم النواصي جمع ناصية وهي قصاص الشعر فوق الجبهة واودوها اي ادوا الفداء

والقصاص منبت الشعر فقطعها وكرها منه

والاداوى ادى الامانة الى اهلها اى اوصلها ومنه قوله تعالى
وللمحى واوا والياى ايصال واحرى جمع اسير وجمعه ايضا
اسارى كسكرى وسكارى كما فى الجمع والوثاق هو حبل او قيد
يشد به الاسير والدابة البغاة بضم الباء الموحدة
جمع اى الطلبة جمع باغ بمعنى طالب كما فى الجمع وقيل ان الظاهر
ان البغاة جمع البغى جمع باغ من البغى اى بمعنى الظلم والعدوان
الشقاق العداوة والخلاف كما فى الجمع ايضا ومنه قوله تعالى
لا يجرمنكم شقاقى اى معانى التركيب وان احد وان
لا تفعل اصله النون فى المقام بعد حذف عمدة الشرط
فى جواب الشرط فى ... فعل ولذا وجب
الفاء انا ...
التاكيد وانتم معطوف على اسم ان او اصل انا
انا حذفت احدى النونين تخفيفا ... بناة
لكن ... ضرا الغداة وانتم وضران محذوف
لدلالة ... انا بناة وانتم كذلك كما فى قول
ان ... بما عندنا وانت بما عندك راض والرأى
مختلف اى نحن بما عندنا راضون فحذف ... وما فى ما بقينا

نحو قوله ... جملة ... عليه الفاء ...

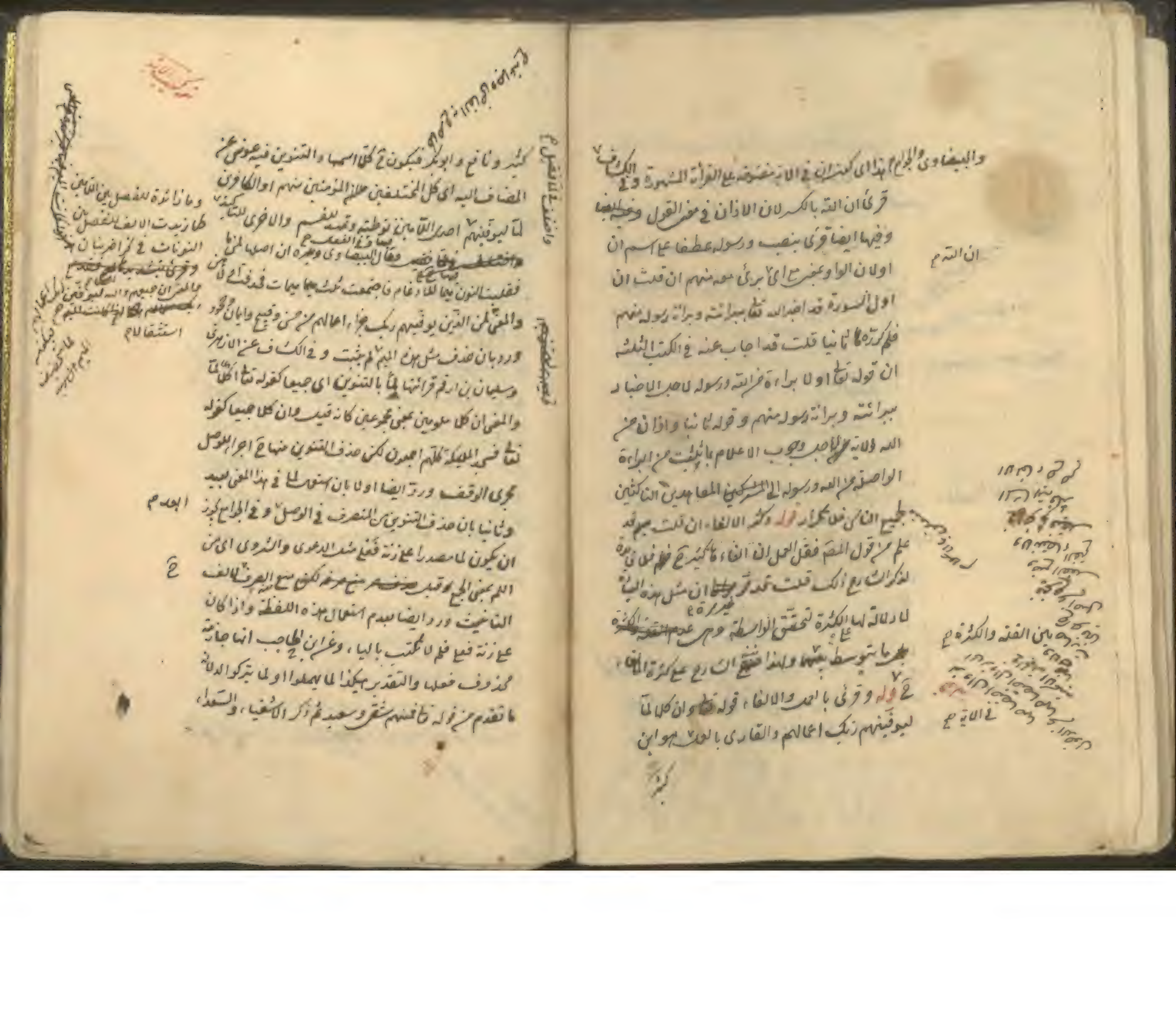
مصدرية اى مدة لبقائنا فيكون فى محل النصب متعلق
بقوله بناة او فى شقاق وهو خبر بعد خبر ولكن ...
ضرا انا ...
... فكر البيت ...
لكن وانتم مؤخر عن الخبر فى الاصل اى فى النظم ...
...
لمحل الاسم ... فى مثل زيد وعمرو ان قلت على هذا
لا ثمرة لمنع العطف على محل الاسم اذ كل موضع موهم
لذلك يمكن ان يقال فيه ان ضران محذوف فى العطف
بعد مضى الخبر قلت الثمرة واضحة الا ترى ان دعوى الكلية
ممنوعة اذ يمكن ان يقال ... مرادهم فى منع العطف على محل
الاسم قبل مضى الخبر انما هو فى مثل ان زيدا
وعمرو قائمان ولا يمكن ان يقال فيه بان قائمان خبر
لعمرو وخبران محذوف كما لا يخفى نعم يمكن ان يقال انه يمكن
لنا ... بقوله بناة خبرها ان ...
... لقوله وانتم ... فيما نحن فيه اذ المراد جواز
العطف على محل اسم ان بعد مضى الخبر لكونها ملحقة
بان المكسورة فيما ثبت له المفتوحة ... ومعلوم ان

والظاهر ان ... على هذا التقدير اى
والتقدير
اذ الظاهر ان
لا وضع

ما ثبت لهم

الثابت لا على القول به جواز العطف بعد استكمال الخبر لا قبله لكن على هذا يلزم العطف على محل اسم ان بالرفع قبل مضي الخبر لاضمار كون وانتم مبتدأ وخبره محذوف لدلالة تغيران عليه على ما في الاية لكن يلزم ح عطف الجملة تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها ولعله لهذا ذكر الشارح البيت من غير تعرض لهذا الاحتمال ومعنى البيت انه لما كان بنو طي اخذوا قوما من آل بدر قطعوا نواصيهم وكان يفعل ذلك بالاسير وال جلفا بني اسد فغضب بنو اسد لاجل ما صنعوا الاجل بال بدر فقال الشاعر واذا جزت الا اى اذا قطعتم نواصي ال بدر اى قطعها بنو طي فارسلوا تلك النواصي الينا واطلقوا من يكون عندكم من الاسارى في القيد وان لم تفعلوا ذلك فاعلموا ان بيننا وبينكم عداوة مدة بقائنا قوله او معناه عطف على قوله علم الى اى ان المفتوحة مع المكسورة في ذلك بشرط تقدم نفس علم عليها او تقدم معنى العلم لا يمتنع ايضا تكون الجملة ان بمنزلة الجملة فتحققت المشابهة فيه لما مكنه

قوله لو واذان من الله الاية قوله واذان خبر مبتدأ محذوف اى هذا اذان ويجوز ان يكون مبتدأ لتخصيصه بالصفة وخبره قوله تعالى من الله لان الظرف والجرور بعد النكرة صفة وانما وجب حذف متعلقه لان من المواضع التي يجب فيها حذف المتعلق هو ما اذا كان الظرف او الجرور صفة والى الناس عطف على المتصل الثاني خبر يجب حذف متعلقه ايضا لما يكون على احتمال الاول صفة لقوله تعالى واذان ومتعلقه يوم الحج الاكبر الظرف فيه متعلق باذان ان الله اى بان الله بري من المشركين وان وما بعدها مفعول لقوله اذان من المشركين متعلق ببري ورسوله وخبرك هو حيث رفع عطف على محل اسم ان بالرفع بعد مضي الخبر لتقدم معنى العلم عليها وهو الاذان لكونه بمعنى الايذان اى الاعلام لان القطام والامان بمعنى الاعطاء والايمان ههنا على القول بجواز العطف بالرفع بعد الاستكمال ح والا يمكن ان يكون معطوفا على المستتر في برئ لتحقق الفصل كما يمكن ان يكون ورسوله مبتدأ والخبر محذوف اى ورسوله كذلك فيخرج عن ما نحن فيه الخبر



والبيضاوي والجوام هذا اي كسر ان في الاية مخرجه على القراءة المشهورة وفي الكشاف
قرئ ان الله بالكسر لان الاذان في معنى القول وخبره ايضا
وفيها ايضا قرئ بنصب ورسوله عطفا على اسم ان
او لان الواو بمعنى مع اي برئ معه منهم ان قلت ان
اول السورة قد افاد الله تعالى براءته وبراءة رسوله منهم
فلم كرره ثانيا قلت قد اجاب عنه في الكتب الثلثة
ان قوله تعالى اولا براءة من الله ورسوله لاجل الاخبار
ببراءته وبراءة رسوله منهم وقوله ثانيا واذان من
الله الاية لاجل وجوب الاعلام بما ثبت من البراءة
الواصلة من الله ورسوله الى المشركين المعاهدين الناكثين
لجميع الناس فلا تكرار قوله وكثر الالغاء ان قلت قد
علم من قول المص فقل العمل ان الغاء ما كثير
المذكرات مع ذلك قلت ... ان مثل هذه البنية
لا دلالة لها على الكثرة لتحقق الواسطة وهي عدم القلة والكثرة
بل ما يتوسط بينهما ولهذا ... ان مع على كثرة الالغاء
في قوله وقرئ بالحد الالغاء قوله تعالى وان كلا لما
ليوفينهم ربك اعمالهم والقارئ بالحد هو ابن

كثير ونافع وابو بكر فيكون ان كلا اسمها والتنوين فيه عوض عن
المضاف اليه اي كل المختلفين من المؤمنين منهم او الكافرين
لما ليوفينهم اصل اللام الاولى موطئة وتمهيد للقسم والاخرى للتاكيد
وقال البيضاوي وغيره ان اصلها لمن ما
فقلبت النون ميما للادغام فاجتمعت ثلث ميمات فحذفت اولاهن
والمعنى لمن الذين يوفيهم ربك جزاء اعمالهم من حسن وقبيح وايمان وجحود
ورد بان حذف مثل هذه الميم لم يثبت وفي الكشاف عن الزهري
وسليمان بن ارقم قراءتهما لما بالتنوين اي جميعا كقوله تعالى اكلا لما
والمعنى ان كلا ملومين بمعنى مجموعين كانه قيل وان كلا جميعا كقوله
تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون لكن حذف التنوين منها اجرا للوصل
مجرى الوقف ورد ايضا اولا بان استعمال لما في هذا المعنى بعيد
وثانيا بان حذف التنوين من المنصرف في الوصل وفي الجامع يجوز
ان يكون لما مصدرا على زنة فعلى مثل الدعوى والشروى اي من
اللم بمعنى الجمع ... لكن منع الصرف لالف
التانيث ورد ايضا بعدم استعمال هذه اللفظة واذا كان
على زنة فعلى فلم لم تكتب بالياء وعن ابن الحاجب انها جازمة
محذوف فعلها والتقدير هكذا لما يهملوا او لما يتركوا لدلالة
ما تقدم من قوله فمنهم شقي وسعيد ثم ذكر الاشقياء والسعداء

ومجازا انهم لم يوفوا قال لا اعرف وجها احسن من هذا الثلاثة وان
كانت النفوس تستبعد من جهة ان مثله لم يقع في التنزيل والحق
انه لا يستبعد ... لذلك وقال ابن هشام والا ولى عندي
ان يقدر لما يوفوا اعمالهم اي انهم الى الان لم يوفوها وسيوفونها
ثم قال ووجه رجحانه امران احدهما ان بعده ليوفينهم وهو دليل
على ان التوفية لم يقع بعد وانها سيقع والثاني ان منفي لما
متوقع الثبوت كما قدمنا والاهمال غير متوقع الثبوت وقيل
اللام فيها لام الفارقة بين المخففة من المثقلة وبين ان
النافية وفيه نظر لان لام الفارقة انما يؤتى عند التباس احدهما
بالاخر الا ترى انهم يسمونها هذه اللام لام الفارقة ومعلوم
ان مع العمل اي نصب كلا [في الاية] ... لا يتوهم انها نافية الا
ان يؤتى بها ... طردا للباب واما القائل بالاهمال
في الاية مع التخفيف فغير معلوم بخصوصه الا ان ... الاعمال
للجماعة المذكورة مشعر ... باهمال غيرهم
فيها ... لكن امثلة الاهمال منها قوله تعالى ان كل لما
جميع لدينا محضرون وقوله تعالى ان كل ذلك لما متاع
الحيوة الدنيا وان هذان لساحران على قراءة حفص وان
كل نفس لما عليها حافظ ... في جميع هذه الايات المذكورة

كون ان للنافية ... ومع تكلف لما بعد بمعنى الا وذكر صاحب
الكشف في ... انه قرئ ان كل لما ليوفينهم وتكلف على ان
نافية ولما بمعنى الا ثم قال وقراءة عبد الله مفسرة لها وان كل
الا ليوفينهم ربك اعمالهم والظاهر من ابن هشام ان جميع النحويين
... ... ان قراءة لما بالتشديد
... ... من الاقوال وان ... قرا بتخفيفها واللام
... ... للفصل بين اللامين كما ... م
... وقرئ بتشديد النون في الاية ايضا
... قوله اي لام الابتداء فيه اشارة الى ان الالف واللام
في قول المص ... وتلزم اللام ... للعهد اشارة الى قوله
قبل وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام الابتداء قوله في خبر ما التقييد
والتقييد بذلك لاجل ... اطلاق قول المص حيث قال وتلزم
اللام من غير ذكر المتعلق فلا يعلم منه ان الملزوم فيه ما هو
اهو الاسم او الخبر ولهذا ... نبه الش رح ان المراد لزوم
اللام في الخبر ان قلت كيف يسمى مع الاهمال ان خبرها
اذ هو انما يكون عند الاعمال قلت المراد بخبرها من الخبر
ما كان خبرها عند العمل فيكون اطلاق الخبر عليه مع الاهمال
مجازا باعتبار ما كان عليه قوله اذا اهملت وهذا القيد لاجل
... التنبيه على ان مراد المص حيث اتى بلفظة ربما الدالة على التقليل

مع قلته حج عن اللام

في هذه الحالة اي عند اهمال ان لا مطلقا اذ مع الاعمال يجوز الاستغناء عنها ابدا دائما وهذا مبني على ان مراده ... فلا ينافيه قوله وربما استغني عنها الدال على التقليل قوله فهو يثبت باللام لئلا يلتبس بالنافية

والظاهر ان الغرض من هذه العبارة دفع الاعتراض عن المص وتقريره هو ان في كلامه تناقضا ظاهرا لانه حكم اولا انه يلزم اللام في الخبر اذا اهمل حيث اتى به بلفظة اذا الدالة الظاهر منها افادة العموم العرفي مفاد قوله لزوم اللام في الخبر اي وقت اهمل وربما فيه قوله وربما استغني الى ... دفع الشارح هذا الاعتراض حيث علق قول المص ويلزم اللام اذا ما تهمل بقوله لئلا يتوهم كونها نافية يعني ان علة دخول اللام لا يجب التوهم المذكور فاذا او حصل الامن من التوهم المذكور ... لم يجب دخول اللام ويكون مراد المص من قوله وتلزم الى هذه الحالة فلا منافاة بينه وبين قوله وربما استغني عنها اذ المراد به عند حصول الامن عن التوهم المذكور وقد اجيب عن الاعتراض بحمل قول المص اولا وتلزم الى على القياس وقوله ثانيا وربما استغني عنها الى على السماع فتامل فيه قوله فان لم تهمل لم تلزم

اللام

لئلا يتوهم كونها نافية

الاستغناء عن اللام

اللام وذلك لان دخولها اذا اعملت لا يجب دفع توهم كونها نافية وهو مامون فيه حينئذ الا عمل اذ معلوم ان ان النافية لا تنصب الاسم فلا التباس فلا يجب دخول اللام وفيه نظر لان هذا انما يتم اذا كان اسم المخففة مما يظهر فيه الاعراب لانه حينئذ لا تلتبس المخففة بالنافية ظاهرا واما اذا كان اسمها مما لا يظهر فيه الاعراب كما في قولك ان هذا قائم فاحتمال النافية فلا تسلم فيه فانه ... ينبغي ان تلزم اللام فيه ايضا لا يجب دفع التوهم المذكور ولكن لهذا ... غرضه من قوله فان لم تهمل لم تلزم اللام رفع الايجاب الكلي اي عند عدم الاهمال لا تلزم اللام كليه وهو لا ينافي لزومها في بعض المواضع فتامل قوله ضمير الشان ان والتقدير انه ... لا يجب عدم افادة قول المص كون اسمها ضمير الشان قوله اي حذف لما كان قوله استكن يحتمل وجهين احدهما الاستتار نحو الضمير مستكن اي مستتر وهو لم يكن في المقام مقصودا لان ان المفتوحة المخففة ليست مما يستتر فيه الضمير فنبه الشارح على ان المراد هو الثاني اي الحذف قوله لانها اشبه بالفعل فيها ...

كما حج

فكانها قامت مقام المصدر وبعضت اى المفتوحة اشبه بالفعل من المكسورة وذلك
لان المفتوحة مع ما بعدها تاويل المصدر ولا كذلك المكسورة اى ما يات
~~اشبه بالفعل من المكسورة~~ اى ما يات مشابها بالمصدر اشبه
واقرب بالفعل مما لم يكن كذلك وايضا ان المفتوحة
لا بد كون مع ما بعدها مفردا لا تتم بها فائدة
الكلام بل يحتاج الى تمام الفائدة الى ضم شى الى معها كالفعل
فانه ايضا لا بد فيه لتمام الفائدة الى ضم الفاعل معه
بخلاف ان المكسورة فانها مع ما بعدها تفيد تمام الفائدة
فاذا ثبت كون المفتوحة اشبه من المكسورة فيجب ان يكون اى
اقوى من المكسورة فى العمل ومع ذلك تعين ان المكسورة تعمل
فى الظاهر وفى سعة الكلام كما فى قوله فثاوان كلا الخ فيتم
ان المفتوحة لا تعمل فى الظاهر فيلزم من ذلك ترجيح المرجوح
على الراجح ولهذا قد تعرضوا لها كما فقالوا انها عاملة ولو انما
والمذهب ضربها فيهم فى كتب النحو فى العواصل لما كان
تخريجهم قول المص وقليت ذكر لو ليس وجهان احدهما هو
ان يكون على الفصل ان وخبرها اقل من الفصل
بغيرها وربما كان هذا هو الظاهر من كلامه ~~وجمع~~ سرانه

لم يكن مقصودا فقيد الشارح بقوله فى كتب النحو فان راد
المص من قوله وقليت ذكر لو ليس الاحتمال الاول بل اراده
انتهى قل من ~~خرج~~ ان لو ~~ايضا~~ الفصل ~~بها~~ بين ان المفتوحة وخبرها
وخبرها ولما كان ~~الواو لو لها ان يقولها~~ لمتوهم ان يتوهم
ان قوله ذكر لو قليت فى كتب النحو ~~بين~~ لان ذكر فى كتبهم
كثير قيد بقوله ~~فى~~ فى العواصل بين المراد ان ذكرها فى العواصل
الى الحروف ~~التى تفصل بها بين~~ قليل لا مطلقا ثم اعلم
انه صرح جماعة منهم بان ابدا الفصل بين الحروف للفرق بين
المخففة والمصدرية ~~وقال بعضهم تكون هذه عوضا~~ وزاد بعضهم
او تكونها عوضا عن المحذوف ان قلت ~~لا ثمرة لهذا الفرق~~
لا فرق بين هذه ان وهذه وبين المصدرية لان لكل واحد منها
يؤول مع ما بعدها بالمصدر فلا ثمرة فائدة لهذا الفرق قلت
الثمرة غير منحصرة فى التاويل بالمصدر حتى لا يظهر لهذا الفرق
فائدة لان المخففة عن المثقلة لما امتاز عن المصدرية نفعى لفظا
اما معنى فلان فائدتها التاكيد وهو ولا تقييده للمصدرية اما لفظا
فلان ما بعد المخففة ~~لا~~ يكون خبرا لها دون المصدرية هذا
لكن ~~ع~~ فى كلا الوجهين نظر اما الاول اى ادخال هذه
~~التنبيهات~~
على المنافى

الحروف ان كان لاجل الفرق بينها وبين المصدرية فلعلها
تتوصل بنوع الحروف لتفصل بينها وبين ضربها اذا كان فعل دعاء
دعاء لان المصدرية على ما سبق على ما صرح به الشارح سابقا
توصل بالماضي والمضارع والامر سواء كان
دعائيا او غيره واما الثاني اي كون الفصل
بنوع الحروف لكونها عوضا فلانه لو كان كذلك
فينبغي ان توصل في الجميع سواء كان الفعل منصرفا او لا
وسواء كان جملة اسمية او لا كما لا يخفى قوله اي قدر تقديره
بذلك ابيك اه الاجل انه لما كان الظاهر من نوى معنى
القصد اي قصد فيكون المعنى على هذا انه خففت كان
ايضا فيكون مقصودا منصوبا ولم يكن هذا مرادا لان
منصوبها مقصود مطلقا سواء خففت او لا
فقدر الشارح لقوله اي قدر تبعها
على ان المراد من نوى ذلك لا القصد كما عرفت قوله
وفي انه لا يجب حذف اسمها وفيه ان المخففة ايضا
لا يجب حذف اسمها دائما كما اشار اليه بقوله
بقوله وقد يظهر اسمها الا ان يقال انه مختص بالضرورة

بخلاف لكن فان ذكر الاسم فيها ليس مختصا بالضرورة
ولا يكون شاذا قوله بل يجوز اظهاره ان قلت قد علم
من قوله لا يجب حذف اسمها جواز اظهاره فحينئذ
فلا حاجة لقوله بل يجوز اظهاره قلت هذا مسلم الا
انه قال ذلك ليتوصل الى ارتباط كلامه بكلام المصنف
ثم اراد التصريح بما علم ضمنا قوله لا التي لنفي الجنس
لان الفرق بينها وبين المشبهة بليس هو ان
الاول وضع لنفي الجنس والمهية في ضمن اي فرد كان
والمشبهة بليس لنفي واحد من ذلك الجنس ويظهر الثمرة
في قولك لا رجل في الدار فانه على الاول يفيد عدم
ما يصدق عليه انه رجل في الدار وصف الرجولية في
الدار وعلى الثاني
يفيد انتفاء واحد من هذا الجنس لا مطلقا فعلى هذا
يجوز لك ان تقول لا رجل في الدار بل رجلان في المشبهة بليس
اذا كان فيها رجلان او رجال وكذا يجوز لك
ان تقول لا رجلان في الدار اذا كان فيها رجال فلا يجوز
في النافية للجنس ان تقول ذلك و

قوله لان المشبهة بليس قد تكون للنافية وفيه ان
نحو المشبهة بليس للنافية للجنس مع انه نادرة كما
يقتضيه قوله قد يكون لا يقدح في تسميتها بالنافية
للجنس لانه لو كان استعمال اللفظ في معنى بالقرينة لو كان
نادرا في نسبة غير ذلك اللفظ به لا السد باب المجاز
بالمرة كما لا يخفى نعم يمكن الا ان يمنع ذلك ونح
نقول ان نحو لا النافية للجنس المشبهة بليس النافية للجنس
مع القرينة وان كان مستحيلا الا انه لا يقدح في تسميته مع
القرينة بالنافية لما ذكرنا من انه لا يخفى فتامل الا ان
قوله فتعين النصب وفيه ايضا ان المطلوب انه ليس
عمل لا التي لنفي الجنس عمل ان وهو نصب الاسم ورفع الخبر
وايضا تفريع قول المص على ما ذكره حيث قال ولذا قال عمل ان
لا يخفى ما فيه لانه يستدعي اثبات عمل ان لها وما ذكره لا يقتضي
الا النصب الا ان يقال ان المراد هو الاسم نصب الاسم ورفع الخبر
فقط اما الاكتفاء به وعدم ذكر الخبر فلجهة انه لو ثبت نصب
اسمها قلنا بنصب اسمها قلنا ايضا برفع خبرها اذ لا قائل
بالفرق قوله حملا لها عليها ان قلت كيف يحمل الشيء

حيث انه مع الحمل الشيء يقتضي ان يكون بينهما مناسبة وكون لا
انما هو ان فيه بعيد لتحقق المناسبة بينهما في النفي
وما المناسبة هنا قلت حمل الشيء على الاخر اما حمل النظير على
النظير او حمل الضد على الضد والمناسبة انما هو في الاول دون
الثاني واما على الثاني حمل الضد على الاخر فلان الوهم
ينزل احد الضدين منزلة النظيرين ولذا ترى ان المتصور
الضد الاقرب بالبال اقرب مع الضد المتصور الاخر
قوله مضافة الى نكرة لما كان ظاهر عبارة المص انه
ينصب بها مضافا مطلقا وذلك اعم من ان يكون مضافا
الى معرفة او نكرة ولم يكن هذا حكما صحيحا لان لا
لان المضاف الى المعرفة معرفة ولا لا تعمل الا في المعرفة
ظاهر جزم به المص ايضا فلذا قيده الشارح بقوله الى نكرة
قوله اي الاسم والظاهر ان التفسير
هو انه لما كان مذهب المص على ما ترجحه ان اسماء الاشارة اذا
لحقتها الكاف كانت للبعيد فعلى هذا يتوهم كان
المتوهم ان يحمل كلام المص على ما كان مذهبه فيقول
ان المشار اليه بقوله ذاك هو الاسم كلمة لا في قوله

على ان اصل لا فيكفي مع اولى العبارة في افادة انه لا يذكر
الخبر وهنا بالطبيعة لم يكن كذا الى المراد ذكر الخبر بعد الاسم
بان يكفي اشارة الى ان شرط عمل لا النافية للجنس تقدم
الاسم على الخبر ولهذا فسر المشار اليه في قوله ذلك بقوله
اي الاسم على الخبر تنبيها على [illegible] المراد [illegible] وان كان
مذهب المص خلافه [illegible] لكن يرد على الشارح
ان [illegible] شرط المشار اليه تقدم ذكره وهنا لم يذكر لفظ
الاسم وجوابه ظاهر وان لم يذكر لفظ الاسم صريحا الا انه
مذكور معنى هنا لدلالة قول المص فانصب بها مضافا
عليه [illegible] لما تقدم كيف ان يكون المراد هو الجنس اذ ذكر
الخبر رافعه بلا والنافية للجنس لما تقدم ان رفع الخبر بلا
حيث قال الجمل ان اصل لا في النكرة ومعلوم ان عملها النصب
الاسم [illegible] في الخبر لكن الظاهر ان المراد بقوله لما تقدم
اي لما تقدم كون الخبر مرفوعا في المثال المضاف [illegible]
ومشابهه اي فلا يحتاج الى [illegible] ذكر المثال ثانيا قوله
والمراد به هنا هذا اشارة الى ان المفرد له معان مختلفة
~~[illegible]~~
اذ يستعمل في مقابلة المركب [illegible] بين ان هذا مفرد اي ليس بمركب

ولكن

الشارح م

ظاهر عبارة المص لا يساعده ح

وكذا في يستعمل في مقابلة التثنية والجمع بين هذا مفرد اي ليس
بتثنية ولا جمع ويستعمل ايضا في مقابلة غيرهما ايضا فنبه
الشارح على ان المراد من المفرد في قول المص وركب المفرد هو
ما يقابل المضاف ومشابهه لا معانيه الاخر ان قلت
على هذا يكون لفظ المفرد مشتركا بين هذه المعاني وحمله على
واحد منها يحتاج الى قرينة فما القرينة هنا على كون المراد
من المفرد هذا المعنى لا غيره قلت القرينة ~~[illegible]~~
مقابلة المص لفظ المفرد مع المضاف ومشابهه قرينة على
ان المراد به ما يقابلهما قوله اي با بنائه على الفتح او ما يقوم
مقامه تفسيره هكذا لاجل انه قد عرفت ان المراد
من المفرد هنا ما يشمل التثنية والجمع فيلزم بناء على ظاهر
عبارة المص انه لو كان اسم لا هذه تثنية او جمعا يبنى
على الفتح كالمفرد ولم يكن هذا صحيحا لان التثنية وكذا الجمع
لا يبنى على الفتح بل انما يبنى على ما كان ينصب به اي الياء
فلهذا فسر الشارح قول المص فاتى اي با بنائه على الفتح او
ما يقوم مقامه [illegible] مراد المص انه عند الافراد يبنى على
الفتح [illegible] وعليه انه خلاف الواقع بل مراده من الفتح ما ينصب

فتى حقيقة او ما ينوب مقامه قوله من النكرة كالمثال
والظاهر ان تقييده بذلك من اجل انه لما ظهر من كلام
المص ان اسم لا على قسمين اما مضاف او مشابه
والثاني مفرد وعلى هذا كان للمتوهم ان يتوهم ان قوله والثاني
اجلا يراد به قسم الثاني اي اسم لا اذا كان مفردا مطلق
سواء كرر لفظ المفرد ام لا ولم يكن هذا مرادا فقصد الشارح
بما قيده دفعا لهذا التوهم قوله والنعت الاول
وهذا القيد لا يظهر له ثمرة الا ان يقال انه عند عدم الفاء
الاولى مع الاسم الفاعل بان يكون لا مشتبه بليس
يجوز نصب الاسم الثاني لكن فساد هذا بين لعدم ما ذكره الشارح
من عدم نصب المعطوف عليه لفظا او محلا او ان يقال انه عند كون
لا مشبهة بليس لا يجوز فتح الاسم الثاني لانه لعدم لا المشبهة
بليس قرينة اما تحمل لا الثانية على كونها مشبهة بليس ايضا
او لغوا وفيها ايضا تجوز وفيه ايضا تامل قوله
اي المعطوف اشارة الى ان المصدر
هنا بمعنى المفعول المقصود عدم ارادة المعنى المصدري لا وفيه ويمكن
قوله لم يكرر لا لانه في قوله لا حول ولا قوة مع قطع
النظر

تقدير المجرور مع الخ

مع لام

النظر عن ما زاده الش رح لم يكن الضمير في النعت مشترا
راجعا الى العطف فيكون المعنى هكذا او العطف
ان لم يتكرر في الكلام الحكم له جار للنعت ذي الفصل
الحكم له جار للنعت ذي الفصل ويكون اللام في قوله
لا اصل زائدة وفيه اولا ان ادخال اللام الزائدة غير
ثابت في كلام العرب وثانيا انه لو كان كذلك
رسم الكتابة ايضا لا يساعده لانه لو كان الامر كذلك
لترك كتابة الهمزة بعد اللام كما لا يخفى
الا ان يقال انه من زيادات الناسخ والجيد ان يكون النكتة
في زيادة قوله فيه انه لما حمل قول المص والعطف على
الابتدائية فيكون جملة الشرط والجزاء خبر له
فقدرات الش رح لفظ فيه لارتباط الجملة بالمبتدأ
وفيه ايضا ان الرابط موجود الا ان يقال ان الابتداء
الجملة الواقعة خبرا على الرابط وهذا الضمير الذي في
كلام المص خارج عن تلك الجملة او يقال ان الخبر فعل الشرط
فقط وعدم اتمام فائدة الكلام
قبل مجيء الشرط من حيث التعليق بل بعد التعليق الا من حيث
الخبرية هذا اي يجوز في النصب والرفع في العطف الخ

يتوهم انه كان من زيادات
الناسخ او يتوهم ان كلمة لا زائدة
فتامل

في قول المص وهو قوله
الضمير

عدم

هو عند تكرار كلمة لا ظاهر ح واما عند التكرار فقد سبق حكمه في قوله والثاني اجعل مرفوعا او منصوبا الخ قوله وان لم يكن فالرفع اي وان لم يكن البدل نكرة فتعين الرفع حينئذ ولا يجوز النصب والفتح والنصب اما عدم جواز الفتح ح فلما سبق من ان عملها مختص بالنكرات فلا تعمل في المعرفة واما عدم جواز النصب ح فلانه على تقدير جوازه يكون تابعا لمحل اسم لا لان محله منصوب بلا العاملة عمل ان فكانها ايضا عملت في البدل ايضا وقد تقدم ان عملها مختص بالنكرات وبما ذكرنا يظهر سر تخصيصه تشبيه عطف البيان على البدل المنكر عند من اجازه في النكرات فلا تغفل قوله وهذا اخص منه وهذا واضح لان قوله ما اول اعم من البارد وغيره والثاني مختص بالبارد فيكون اخص منه قوله من العطف والتبيع والاتباع على ما تقدم يعني على النصب اذا كان اسمها مضافا او شبيها به والفتح اذا لم يكن كذلك وكذا قوله والاتباع الا ان كان التابع المبني مفردا او نعتا واليا ولم يفصل بينهما شئ يجوز للتابع الفتح والنصب والرفع وان فصل تعين النصب والرفع وخص عليه الباقي

ان قلت

لكن م

ان قلت من الاحكام المذكورة في لا جواز اهمالها عند تكررها فكان على الشارح ان ينبه عليه بان يقول من العطف والاتباع والاهمال عند التكرر لان قوله لفظ الموصول في قول المص ما تستحق دون الاستفهام يفيد العموم فما سبب تخصيص الشارح بما ذكره قلت مراد الشارح بيان ما علم استفادة من قول المص وللتخصيص ولم يكن جواز اهمال كلمة لا عند تكررها هنا مستفادا من قوله لان الظاهر من قوله واعط لا مع همزة استفهام غير الاهمال اذ لا يليق اعط الاهمال كما يليق اعط العمل وايضا الظاهر من قوله ما تستحق دون الاستفهام غير الاهمال لان لا النافية للجنس ليست مستحقة للاهمال وان تكررت بل هي مستحقة للعمل مطلقا ولعل الشارح لهذين الوجهين خصص قول المص بما ذكره تدبر قوله اي حذفه لما كان في كلام المص وشاع في ذي الباب اسقاط الخبر هو لا يكون الخبر مذكورا اولا في الكلام ثم اسقط ولم يكن هذا بخصوصه مرادا فنبه الشارح على المراد ففسره بقوله اي حذفه اي شاع في ذي الباب عدم الاتيان بالخبر سواء كان من اول

الظاهر من لفظ الاسقاط ح

الابهام لا عند ظهور المراد مع حذفه كما صرح به وينبغي ان
يذكر في المقام ثم ما يتم [illegible] من كلام المص مخالفة من لفظ لا بهذه
مع ان فنقول مخالفتها [illegible] في وجوه احدها جواز حذف خبرها
شيوعا كما [illegible] حيث قال وشاع في ذا الباب اسقاط الخبر والثاني جواز العطف
على محل اسمها قبل مضي الخبر كما في قوله والعطف ان لم تتكرر
بخلاف ان فانه قد مر عدم جواز ذلك فيها والثالث
جواز الغائها عند التكرار كما في قوله والثاني اجعل
ولم يكن هذا جائزا في ان كررت والرابع بناء اسمها
على الفتح عند اذا لم يكن مضافا او مشابها به كما في
قوله وركب المفرد فاتحا [illegible] بخلاف ان فان
اسمها منصوب ابدا والخامس عدم جواز تقديم خبرها
على اسمها وان كان ظرفا او مجرورا كما في قوله وبعد ذلك
الخبر اذكر بخلاف ان فان تقديم خبرها على اسمها مع كونه
ظرفا او مجرورا قد مر جوازه والسادس كون عملها مختصا
في النكرات كما في قوله عمل ان اجعل للا في نكرة بخلاف
ان فانها تعمل مطلقا وان كان مدخولها معرفة هذا ما يظهر
من كلام المص ولها معها مخالفة في وجوه اخر وانت

بعد اطلاعك

بخلاف ان فانه ليس فيها في خبرها [illegible] جايز اه

بعد اطلاعك على ما ذكرناه واحاطتك بما في ان [illegible] متمكن من
على استخراجها فلا نطيل الكلام قوله اي موجود وفيه انه
على هذا يكون التقدير هكذا لا اله موجود الا الله وهو لا ينفي
الامكان غير الله تعالى وقيل خبر لا ممكن اي لا اله ممكن
[illegible] الا الله وفيه ايضا انه لا يدل [illegible]
[illegible] على وجود الله تعالى بالفعل لان الامكان لا يستلزم
الوجود وقيل ان خبرها موجود وهو الا الله وفيه
ايضا ان الا لا تعمل الا في النكرة المنفية ولفظ الله
هنا معرفة مثبتة وقيل ان خبرها مستحق محذوف
اي لا اله مستحقا للعبادة الا الله ورد ايضا بانه
لا ينفي التعدد مطلقا ويمكن ان يقال ان خبرها موجود
لكن [illegible] التقدير لا اله موجود في شيء من الازمنة الا الله
فانه يلزم منه نفي امكان غيره تعالى لان الامكان للطرفين
وجودي وعدمي والمفروض ان الطرف الوجودي مفقود فتعين
العدم وهو الامتناع الا انه لا يلزم منه عدم امكان الاله
غير الله تعالى بالذات والمطلوب ويمكن ان يقال ان التقدير هكذا لا اله
موجود ولا ممكن الا الله اي فهو موجود وممكن بالامكان العام

محذوف ح

التقدير الكلام هكذا ح

والمطلوب ذلك ح

المقيد بالجانب العدم وذهب صاحب الكشاف وغيره
من المحققين الى ان الا الله مبتدأ وخبره لا اله اذ كان
الاصل الله اله فلما اريد الحصر زيد لا والا ومعناه الله
اله ومعبود بالحق لا غيره وقيل ان هذه الكلمة نقلت شرعا
الى نفي الامكان والوجود عن اله سوى الله مع الدلالة على وجوده
تعالى وان لم تدل عليه لغة قوله للفصل عن ان يجب هذه
العبارة متكررة مشهورة ولا باس بكشف الحجاب عن تركيبه
وتحقيق معناه وتركيبه المحتمل فاقول قال الفيض
من الفيوض وغيره ان معناه ما لم يجب الحذف غير جائز
ولا واجب او ان عدم وجوب حذف الخبر اولى من عدم جوازه
وكانه قال لا يجوز حذف الخبر فكيف يكون واجبا واما انتصا
واما انتصابها فعلى المصدرية والتقدير فضلا ان لم يظهر
المراد لم يجز الحذف فنفي وجوب هذا الحذف فضلا وهو نفي الوجوب
او نفي جواز الحذف ثانيا ونفي الوجوب لا يخفى انه على هذا
التقدير يكون المصدر مؤكدا لعامله وعامل المصدر المؤكد
غير جائز الحذف كما سيصرح به المصنف حيث قال وعامل المؤكد ممتنع لانا نقول
كونه مؤكدا في المقام ممنوع بل هو من المصدر المؤكد لان زيادة

التجاوز

التجاوز نوع من التجاوز وحذف عامله لدليل ممتنع او يكلف التقدير
عند عدم ظهور
المراد وفضلا بفضل عن وجوب حذف خبرها قوله حذف
خبر لا لدليل قوله خبر بالتنوين ولا دليل صفة له قوله
ظن واخواتها الظاهر ان مرجع ظن مع اخواتها في العنوان
لا يصلح لكثير من هذه الافعال بل بعضها كما سيصرح
به في التفصيل قوله او صرنا اعلم في المصباح والجمع علم علما
من باب تعب الشقت شفته وفي الجمع هو مشقوق الشفة العليا
وفي المصباح
فيهما الذكر اعلم والانثى على مثل احمر وحمراء قوله اى ذا شقرة
وفي الكتاب بين ان الشقرة من الالوان حمرة تعلو بياضا
في الانسان وحمرة صافية في الخيل قوله اى لا يوجب
تغييره فيكذا الخبيث وجهان احدهما ان التجويد هو ان الظاهر
من لفظ التجويز انه يبقى اذا كان الشيء حكمان احدهما كان اشهر
واكثر واولى وثانيهما يكون اقل وغير اولى
فظني طائفة المستقيمة فان لها حكمان احدهما عدم جواز
الحذف والثاني جوازه عند الضرورة وفي مثل هذا المقام اذا

لا اله الا فيه تخبيص م
زيادة فضل م
ومثلها م
عند عدم ظهور المراد م
في المقام م

اريد التنبيه على ان غير مثل هذا الفرق ان الكل المبتة عند الضرورة
مجوز وجهها اذا عرفت هذا نقول ان لافعال القلوب
عند عدم تقدمها على المفعولين حكمان احدهما الاعمال
والثاني الالغاء اي الابطال ولفظ التجويز انما يصح استعماله
في الالغاء اذا كان الاعمال ارجح اكثر او ولى والا جاز اي
[illegible] غير اولى وليس الامر كذلك فعلى هذا
فسر الشارح قوله وجوز الالغاء لمحل بقوله اي لا توجبه فتامل
والوجه الثاني هو ان المقصود ... كان لمتوهم ان يتوهم ان الجواز
مشترك فيه بين التعليق والالغاء فلا حق المقابلة فيه غير
في قول المص هذا وقوله بعد والتزم التعليق فدفع هذا التوهم
بقوله اي لم توجبه تنبيها على ان الجواز وان كان مشتركا بينهما لكن
الفرق بينهما بين لان الجواز الذي في التعليق هو مع الوجوب
وفي الالغاء مع قيد العدم فحق المقابلة في كلام المص واضح ان
قيد بسيئا ذلك لكن كان ينبغي للشارح التنبيه عليه وجه الالغاء بان
يفسر قول المص هنا اي جوز الالغاء اي لا تعذر فيه جيد الاحسن
لحق المقابلة لقوله بعد والتزم التعليق قلت حق المقابلة وان
كان ينبغي فيه ما ذكرت لكن الشارح عدل عنه هذا الى قوة تنبيها عليه

فيدم

الغاء الالتزام

ان الالتزام

والوجوب متحدان معنا وان تغايرا لفظا حيث قال في الجنب
بشروطها لحاجتنا قوله لا اذا وقع الفعل في الابتداء
لما كان قول المص لا في الابتداء يحتمل وجهين احدهما ان يكون
لفظ الابتداء ... كل من المبتدا فيكون المعنى على
هذا جواز الالغاء لا في المبتدا فحمله الشارح بقوله اذا وقع
الفعل فيه دفعا لهذا التوهم قوله ويتعين في الموضع
المفعول الثاني [illegible] اعلم
انه ... على تقدم ... مواضع الاول
في ... اذا نوى ... الفعل
المفعول الفعل المتقدم من افعال القلوب فيتعين ح ان يكون
الجملة مفعولا ثانيا والثاني من المواضع التي يتعين المفعول
كون الاول جملة من اخوات المقاربة كما تقدم والثالث
خبر ان المفتوحة المخففة كون اذا كان اسمها ضمير
محذوف فانه يجب فيه ايضا ان يكون خبرها جملة كما تقدم
البلاشارة والرابع من تلك المواضع اذا كان اسم
كان او ان مثل ضمير الشان فيتعين ح في الضمان يكون
الجملة خبرا كقوله كان الناس صنفان وانه زيد قائم

وملك ... الجار

والجملة

مفعول ...

والى اسم جنس القول المحكي ويطرد في ابن هشام مما يقع كون
خبراً عن جنسه القول نحو قولي لا اله الا الله كلمة حق
لكن الكلام ويسمي من السند على جملة وقوع الخبر مفرداً ايضا
فتامل قوله اي الذهن لما كان الوهم مما يستعمل
في معنيين احدهما الغلط كما يقال وهم في الحساب اي غلط
فيه فلم يكن هذا المعنى مرادا هاهنا اي الى الخارج فقوله اي الذهن
تفسيرا على ان المراد من الوهم هنا هذا المعنى فهو قوله قوله
دون جيب فغير جيب فيه ان يقتضي هذا الكلام
التزام التعليق في جميع افعال القلوب غير جيب وهو كما ترى

وان كان من الافعال التي بعدها صح

لا يصح انه انتفاء من التعليق والالغاء في غير
جيب وما بعده الا انه يحتمل ان المراد هناك نفي مجموع الامرين
من التعليق والالغاء في جيب وما بعده وهو لا ينافي
اثبات احدهما في ما بعد جيب او يحتمل ان قوله هناك
وما بعده عطف على قول المص ما من قبل جيب بغير
اختصاص التعليق والالغاء بالافعال التي قبل جيب والتي
بعدها بخلاف جيب الا ان يعدوم كلام المص فيه
قوله لان لها صدر الكلام فيه ان يقتضي هذا التعليق

التزام التعليق

التزام التعليق ايضا اذا وقعت قبل نفي الا كقولك
جيب ما زيد قائم قوله وقيل نفي ان صرح بذلك فما
نتوهم كونه معطوفا على قوله نفي فيكون التقدير هكذا
والتزم التعليق قبل ان فلا يعلم انها مفتوحة او مكسورة
وعلى التقدير الثاني لا يعلم انها مخففة او نافية قوله جوازا

القول م

الى المصحح كان لمتوهم ان يتوهم ان قول المص تقول
يحسب التلك فيختص الحكم بالجميع بما يصدر من القول ولهذا
قال انت مع الحبل القول اي ان قلت هذا التوهم مما يندفع
لقول المص بعد [illegible] واجرى القول كظن مطلقا
فيعلم ان المراد هنا ليس مطلق ما يصدر من القول المقابح فلا
يحتاج الى تقدير ذلك رح قلت ولانه المقابلة غير ان لكن
ممنوعة لانه مما يكفي في المقابلة عدم اعتبار الشرطين الاخيرين
في المقابل وعلى تقدير التسليم بينا ايضا ان علاوة المص اعطاء
الحكم بالمثبت لا يعلم انها يقول بالبناء التحتانية او الحوالفا
الفوقانية وعلى تقدير الثاني لا يعلم انها مسندة الى المخاطب
او الغيرة [illegible] فاحتاج الى التنبيه بالمراد ثم ان الشرح جعل
القول بهذه الشروط مجملا مثل ظن هو ان القول الذي صدر منه

في الصفحة القول بحال

ما يتعدى الى مفعول واحد لا بد ان يكون جملة او مفردا
مؤديا معناها فان كان الثاني نصب كقولك قلت
خطبة او شعرا وان كان الاول حكيت الجملة كقولك قلت
زيد قائم وعمرو شاعر فيكون زيد مبتدأ على ما كان
قبل دخول القول عليه وقائم خبره وكذا المعنى المثاني في الجملة
مفعول له ولم يعمل القول في اللفظ ... ان القول ما قصد
منه نقض الجملة بلفظها لا بمعناها الا ترى انك تقول قلت
زيد قائم اى بهذين اللفظين من غير نظر الى المعنى فلم يصح ان
ينتصب جزء الجملة واما اذا كان بمعنى تلك الشروط
المذكورة فيكون بمعنى الظن وهي تقتضي الجملة بمعناها من جهة
معناها كالمفعولين من باب اعطيت ... ان
تنصب جزء الجملة قوله وجبت الحكاية وذلك
لئلا يلتبس من انه الفعل ... لا يجب نصبه بمعنى الظن لانه
ليس بمعنى غيره ... فاعله ... القيفة
من القول الى الفعل قوله ... دخل الهمزة التعدية عليها
اى لا مطلقا اذ ربما يصير رأى مثل ارأى ولا ينصب الا ما
نصبت كصيغة المتكلم من الفعل ... قوله ...

بطن

لما قيل عن

كيف ان يكون حذف مضاف في العبارة اى دون غير سيبويه
او لا بمن الضمير عايد الى الحذف في الوجهين من تتمة المنقول عن
ابي حيان ولكنه لئن يكون لحذف مضاف ايضا والضمير يعود
الى ابي حيان فيكون من كلام الشارح اى نقل ذلك ابو حيان
عن سيبويه دون غير ابي حيان قوله المسند اليه فعل تام فيه
انه على حد الفاعل تابعه كقولك قام زيد وعمرو اذ يصدق
على عمرو انه مسند اليه فعل تام ويمكن الجواب عنه بان الظاهر من
قولنا المسند اليه فعل الاحوان يكون الفعل مسندا اليه من غير واسطة
فيخرج التابع الذي يكون اسناد الفعل اليه بواسطة او نقول ان
المراد من المسند اليه هو ان يكون الفعل مسندا اليه اصالة لا تبعية
قوله والظرف وشبهه نحو اى ذكرنا ليقوم مقامه يدخل
في حد الفاعل فاعل الظرف وشبهه اعلم انه يجب حذف
متعلق الظرف وشبهه اذا كان من افعال العموم في ... مواضع
منها اذا وقع الظرف او المجرور صلة فانه يجب فيه حذف
المتعلق كما تقدم ومنها اذا وقع احدهما خبرا كما تقدم ايضا
ومنها اذا وقع حالا كقولك رأيت زيدا عندك او في
الدار ومنها اذا وقع احدهما صفة كقولك رأيت رجلا

طالع

ضي الله

ويجب التصريح اليه ... مستقرا عنده
... الظرف ... المتعلق ... الا ... الموجود ... يكون
... عدم ...
الا ... الا ...

فعندك او في الدار واذا كان كذلك او لتعدد النفي او ان الاستفهام

يجوز ان يرتفع كل منهما الفاعل والى هذا اشار بقوله بدخل

فاعل الظرف وشبهه قوله او فيه للتنويع اي لفظ او

في قوله او ما تقدم مقامه للتنويع لا للترديد لما كان الظاهر

المتبادر من لفظ او كونها لاحد الشيئين او الاشياء وهو

المعروف بانها للترديد ولم يكن هذا المعنى مقصودا في

المقام ضرورة ان ليس المراد ان الفاعل هو اما المسند اليه

المنعوت او ما تقدم مقامه من التوضيح لكون المعلوم

انه في الموضعين فاعل ولذا نبه بقوله ان او فيه للتنويع

اذا كان نكرة يستفاد من مفهوم العبارة عدم

جواز الاتيان بالفاعل مجرورا بمن اذا كان معرفة وهو

كذلك لما تقدم منا من ان شرط عمل من الزائدة انما هو

مختص بكونها في النكرات فلا تعمل في المعارف قوله بعد نفي او شبهه

هذا من الشارح يدل على اختياره مذهب سيبويه

ومتابعيه من عدم جواز زيادة من في الايجاب وهذا

مبني على الحد الذي ادرجناه في عبارته سابقا فلا تغفل

والمراد من شبه النفي هو الاستفهام والنهي قوله وهي

الى البعدية

اعني البعدية رتبة لئلا يلزم ان يكون رتبة مرفوع خبر المبتدا

وهو قوله بعد فيكون التنوين عوضا عن المضاف اليه

اي البعدية رتبته اي رتبة الفاعل ولئلا يلزم ان

يكون منصوبا على التمييز اراد بذلك التنبيه على ان البعدية

على قسمين احدهما كبعدية المبتدا عن الخبر والثاني بعدية

بالرتبة والمراد من قول المص وبعد فعل هذا الاخير

قوله قوله في اللفظ التقييد بذلك للتنبيه على ان المراد

من قول المص وان ظهر ليس اسم الظاهر فقط بل الظهور في

اللفظ سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا بارزا بقرينة قوله

والا فضمير استتر قوله وفيه نظر لعل وجه النظر عدم

تسليم كون الفاعل محذوفا في الجواب استتاره

فيهما فلا يتم الاستشهاد بهما على المدعى وفيه نظر

لان هذا انما يتم اذا جاز اضمار الفاعل واستتاره في المصدر

قوله من علامة التثنية والجمع لما كان المستفاد من قول الملاذ

المص انه يجرد الفعل عند اسناده الى الظاهر التثنية والجمع من

جميع ما عدا الفعل فيلزم منه تجرده عن علامة التانيث

ايضا عند اسناده في تلك الحالة فلذا قيده الشارح قوله بقوله

من علامة التثنية والجمع تنبيها على المراد **قوله** ظاهرين لما كان
ظاهر عبارة المص يدل على انه عند تجرد الفعل من علامة
التثنية والجمع عند اسناده الى الاثنين ولم يكن هذا باطلاقه
صحيحا لان ادخال العلامة عند اسناده الى ضمير التثنية واجب
فلذا قيده بقوله ظاهرين اى تجرد الفعل من العلامة انما
هو عند اسناده الى الاثنين ظاهرين لا مطلقا وكذا
في قوله او جمع ظاهر **قوله** يتعاقبون فيكم ملائكة
فيه ان هذا وما بعده من الامثلة ليس الا رفعهما منحصرا
فيما ذكر لجواز ان يكون اسم الظاهر بعده فيهما مبتدأ
مؤخرا والفعل خبرا مقدما وطيبا او يكون الاسم
فيهما بدلا عن الضمير في الفعل ان قيل كيف يكون
ذلك لاستلزام عود الضمير على المتاخر قلت اما على
التقدير الاول فالضمير فيهما فيه وان عاد على المتاخر
لفظا لكنه مقدم رتبة فلا كلام واما على التقدير
الثاني فلان من المواضع التي جوز فيه عود الضمير
على المتاخر لفظا ورتبة هو ما اذا ابدل منه الظاهر
المفسر له ومعلوم ان مانحن فيه من هذا القبيل فيكون

ويمكن ان قوله حج
يق ان حج

التي حج

جايزا لما نقل عن المص انه نقل عن ابي حيان الاجماع
على جوازه حج **قوله** مبنيا يسبح للمفعول وانت هد في
اى حين ما ابدل منه الضمير اسما ظاهرا مفسرا له حقيقة
قوله تعالى رجال حيث رفع بفعل مقدر اجيب به استفهام
مقدر اذ التقدير يكون هكذا يسبح له فيها بالغدو والآصال
كان سائلا يقول من يسبح فاجاب بقوله يسبح رجال انما قيده
بقوله مبنيا يسبح للمفعول لانه لو كان مبنيا للفاعل لكان
رجال فاعلا له فيخرج عما نحن فيه

اى يسبح رجال حج

